COMCEC

تقـريــر

الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، 17 - 18 مايو/أيار 2016

مكتب تنسيق الكومسيك

أنقرة، مايو/أيار 2016

OIC/COMCEC-FC/32-16/REP

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقـريـر

الاجتماع الثاني والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(أنقرة، ١٧-١٨ مايو/أيار ٢٠١٦)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، مايو/ أيار ٢٠١٦

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 110/A
Ankara-TURKEY
Phone : 90-312-294 57 10 – 294 57 30
90-312-294 57 16
Fax : 90-312-294 57 77 – 294 57 79
Website : www.comcec.org
e-mail : comcec@ comcec.org

قائمـة المحتويات

		الصفحة
–	**تقرير الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي**	7
	المرفقات	
-1	قائمة المشاركين في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك	33
-2	رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك	47
-3	الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد يوسف جوشكون، وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية	53
-4	رسالة معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي	59
-5	تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدورة	65
-6	جدول أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....	71
-7	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	75
-8	مقترح المركز الإسلامي لتنمية التجارة لتعديل المادة الثانية من اللوائح التنظيمية الداخلية للمعارض التجارية الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي	81
-9	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات.....	85
-10	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة	91
-11	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة	97
-12	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	103
-13	مشروع التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي المعدّة خصيصًا للجلسة الوزارية الثانية والثلاثين لتبادل وجهات النظر	109
-14	مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.....	115
-15	الكلمة الختامية لمعالي السفير صالح موتلو شن، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي.....	119
-16	قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو عرضها على الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....	125

تقـريـر

الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي "كومسيك"

(أنقرة، ١٧-١٨ مايو/أيار ٢٠١٦)

الأصل: بالإنجليزية

تقريـر

الاجتماع الثاني والثلاثون

للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة

للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(أنقرة، ١٧-١٨ مايو/أيار ٢٠١٦)

١. انعقد الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) في الفترة من ١٧-١٨ مايو/أيار ٢٠١٦ في أنقرة، بالجمهورية التركية.

٢. حضر الاجتماع ممثلون للدول التالية الأعضاء في اللجنة:

١- الجمهورية التركية : (رئيس اللجنة، الدائم)
٢- المملكة العربية السعودية : (نائب رئيس اللجنة، عضو دائم)
٣- دولة فلسطين : (نائب رئيس اللجنة، عضو دائم)
٤- دولة الكويت : (نائب رئيس، ممثلاً للمنطقة العربية)
٥- جمهورية إندونيسيا : (نائب رئيس، ممثلاً للمنطقة الآسيوية)
٦- جمهورية النيجر : (نائب رئيس، ممثلاً المنطقة الأفريقية)
٧- جمهورية باكستان الإسلامية : (المقرر)
٨- دولة قطر : (عضو المكتب السابق)
٩- جمهورية كازاخستان : (عضو المكتب السابق)
١٠- جمهورية الجابون : (ضيف)

٣. كما حضر الاجتماع ممثلون من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

(ترد نسخة من قائمة المشاركين في المرفق رقم ١)

البند ١ من جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية

٤. بعد تلاوة ما تيسّر من آيات القرآن الكريم، افتتح الاجتماع معالي الأستاذ يوسف جوشكون، نائب وزير التنمية بالجمهورية التركية.

٥. أرسل فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، رسالة للاجتماع، تلاها معالي السفير أحمد يلديز، كبير مستشاري الرئيس. وقد لفت فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان في رسالته انتباه اللجنة إلى التنظيم الناجح للقمة الإسلامية الثالثة عشر، التي انعقدت في ١٤-١٥ أريل/نيسان ٢٠١٦ في اسطنبول. كما أكد فخامة الرئيس أردوغان على اعتماد القمة لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥، الذي سينفَّذ في السنوات العشرة القادمة، باعتباره إحدى النتائج المهمة التي خرجت بها القمة.

٦. تناول فخامة الرئيس أردوغان آخر النتائج التي خرجت بها اجتماعات فرق العمل وآلية تمويل المشروعات، وهما الآليتان الواردتان في الاستراتيجية، اللتان تمكِّنان من ترسيخ الأعمال المشتركة في مجالات التعاون. كما دعا فخامة الرئيس أردوغان الدول الأعضاء أن تستفيد من هاتين الآليتين.

٧. أكد كذلك فخامة الرئيس أردوغان في رسالته على الأهمية المتنامية للتمويل الإسلامي، وأعرب عن أمله أن يسهم اختيار موضوع جلسة تبادل وجهات النظر، التي ستنعقد في أثناء الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، في الجهود المستمرة المبذولة في الدول الأعضاء في هذا المجال.

٨. اختتم فخامة الرئيس أردوغان رسالته بالإعراب عن تمنياته بأن يخرج المشاركون في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة بنتائج مثمرة.

(ترد نسخة من نص رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان في المرفق رقم ٢)

٩. عقب رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، ألقى معالي الأستاذ يوسف جوشكون كلمة أمام الاجتماع.

١٠. أكد معالي السيد يوسف جوشكون على عدم قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي بصورة كاملة من الآثار الضارة التي خلفتها أزمة ٢٠٠٨؛ رغم ملاحظة بعض المستجدات الإيجابية المبشِّرة في الأسواق الاقتصادية والمالية في الأشهر الأخيرة. وفيما يتعلق بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورغم إشادة السيد جوشكون بما تقوم به الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من إسهامات فاعلة في زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العقد الأخير، فقد ذكر أن المجال لا يزال يتسع لزيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأعرب أن تعزيز قاعدة الإنتاج، وتنويع الاقتصادات والصادرات، وتعزيز الابتكار والقيمة المضافة، ورفع مستوى كفاءة رأس المال البشري

والكفاءة المؤسسية، هي من بين التدابير المختلفة الأخرى التي تتصدر قائمة العمل من أجل تحقيق إمكانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١١. أكد معالي السيد جوشكون أن الكومسيك ستكون المنبر الأنسب لمتابعة تنفيذ المكون الاقتصادي لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥.

١٢. سلط معالي السيد جوشكون الضوء على أن التمويل الإسلامي أصبح موضوعا جاذبا على جدول أعمال التمويل العالمي في السنوات الأخيرة. وأعرب معالي السيد جوشكون أن موضوع جلسة تبادل وجهات النظر، التي ستنعقد في الاجتماع الوزاري المقبل للكومسيك، وعنوانه "إنشاء استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، هو وثيق الصلة بهذا الأمر.

١٣. اختتم معالي السيد جوشكون ملاحظاته بالإعراب عن تمنياته أن تسهم مشاورات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة، المنبثقة عن الكومسيك، في إرساء السلام، وبسط الرخاء، ونشر الرفاه في الأمة الإسلامية.

(ترد نسخة من نص رسالة معالي السيد يوسف جوشكون في المرفق رقم ٣)

١٤. لفت معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، انتباه المشاركين في الاجتماع إلى المبادرات المتواصلة المعنية بالتوسع في خطة شاملة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل التكامل وتطوير البنية الأساسية؛ وهي خطة تهدف إلى إعداد مخطط للتعاون في مجال تطوير البنية الأساسية في مجالات، مثل التجارة، والزراعة، والطاقة، والنقل، وذلك بتوحيد ما هو قائم من برامج إقليمية بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا تحديد برامج مخصصة لمناطق أخرى بمنظمة التعاون الإسلامي.

(ترد نسخة من نص رسالة معالي السيد اياد أمين مدني في المرفق رقم ٤)

١٥. وجه رئيسا وفدي المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، كلمة أمام الاجتماع. وأعربا عن شكرهما وتقديرهما لحكومة الجمهورية التركية ورئيسها لحفاوة الترحيب بالوفود، والترتيبات الممتازة التي أُعدت للاجتماع. كما أشادا بما بذله مكتب تنسيق الكومسيك من جهود مكثفة، تسهم في التعاون الاقتصادي والتجاري، عبر فرق العمل وآلية تمويل المشروعات. وأعرب الوفدان كذلك عن دعمهما للكومسيك والتزامهما بأنشطتها، وأكدا على الحاجة لتعزيز التعاون تحت مظلة الكومسيك.

١٦. **أكدت** اللجنة على أهمية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في مجالات التعاون.

فعاليات على هامش الاجتماع

١٧. انعقد الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الدورة يوم ١٦ مايو/أيار ٢٠١٦.

(يرد تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدورة في المرفق رقم ٥)

جلسات العمل

١٨. ترأّس جلسات العمل المنبثقة عن الاجتماع معالي السفير صالح موتلو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي.

١٩. اعتمدت اللجنة جدول أعمال الاجتماع.

(يرد نسخة من جدول أعمال اللجنة في المرفق رقم ٦)

البند ٢ من جدول الأعمال: استراتيجية الكومسيك وتنفيذها

٢٠. **رحبت اللجنة** بتقرير سير العمل الذي قدمه مكتب تنسيق الكومسيك، والذي يلقي الضوء على ما تَحقق من تقدم فيما يخص عملية تنفيذ الاستراتيجية، و**أشادت** بالدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيِّمة في تنفيذ استراتيجية الكومسيك. كما **طلبت** اللجنة إلى الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تقديم كامل دعمها من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

٢١. **رحبت** اللجنة بالانعقاد الناجح لاجتماعات فرق العمل التابعة للكومسيك في مجالات التعاون، بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة التي خلصت إليها الدورة الحادية والثلاثون للكومسيك.

٢٢. **أشادت** اللجنة بالجهود التي تبذلها فرق العمل من أجل تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في مجالات اختصاصها، و**رحبت** بالتوصيات الخاصة بالسياسات التي قدمتها فرق العمل في اجتماعاتها المنعقدة في فبراير/شباط، ومارس/آذار ٢٠١٦.

٢٣. **دعت** اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى بذل قصارى الجهد نحو تنفيذ التوصيات الخاصة بالسياسات، **وحثت** المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢٤. **دعت** اللجنة نقاط الاتصال الوطنية التابعة للكومسيك، وكذا نقاط الاتصال الوطنية التابعة لفرق العمل، للعمل عن كثب مع مكتب تنسيق الكومسيك بغية تحقيق التنسيق والاتصال الفعال.

٢٥. **رحبت** اللجنة بنجاح وضع الصيغة النهائية لتمويل ١٤ مشروعًا في إطار آلية تمويل مشروع الكومسيك في ٢٠١٥، كما **رحبت** بإطلاق ١٠ مشروعات جديدة سيتم تنفيذها عام ٢٠١٦.

٢٦. **أعربت** اللجنة عن **تقديرها** لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعية والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لما بذلوه من جهود نحو تنفيذ استراتيجية الكومسيك.

٢٧. **شجعت** اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في فرق عمل الكومسيك على المشاركة بفعالية في الاجتماعات القادمة لفرق العمل ذات الصلة، وأن تنتفع من آلية تمويل مشروعات الكومسيك من أجل تنفيذ مشروعات التعاون الخاصة بها.

٢٨. إذ تلاحظ اللجنة مع التقدير أن عدد الدول الأعضاء التي سجلت اسمها على الأقل في فريق واحد من فرق العمل، قد بلغ ٤٩ دولة، فقد **طلبت** من الدول الأعضاء التي لم تبادر بعد بالتسجيل في فرق عمل الكومسيك أن تقوم بذلك وأن تشارك بفعالية في الاجتماعات القادمة لفرق العمل.

٢٩. **رحبت** اللجنة بقيام مكتب تنسيق الكومسيك بتنظيم الاجتماع السنوي الرابع لنقاط اتصال فرق عمل الكومسيك في ١-٢ يونيو/حزيران، ٢٠١٦ في أنقرة، بالجمهورية التركية، كما **دعت** نقاط الاتصال المعنية ونقاط الاتصال الوطنية التابعة لها إلى المشاركة بفعالية في الاجتماع.

البند ٣ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي

٣٠. **رحبت** اللجنة باعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ من قبل القمة الإسلامية الثالثة عشر المنعقدة في إسطنبول، بالجمهورية التركية، في ١٤-١٥ أبريل/ نيسان ٢٠١٦.

٣١. أخذت اللجنة علما بالتقرير المقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ المكونين الاقتصادي والتجاري من برنامج العمل العشري، وكذا تقرير اعتماد وتأسيس برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥.

٣٢. إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك في دورتها الثلاثين، والحادية والثلاثين، **أكدت** اللجنة على أهمية المتابعة الفعالة من جانب الكومسيك للمكونين الاقتصادي والتجاري من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥.

٣٣. إذ تُذكِّر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء أن توقع وتصدق على الاتفاقيات في المجال الاقتصادي بغية توطيد أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

البند ٤ من جدول الأعمال: توسيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٣٤. **رحبت** اللجنة بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في ١٢ فبراير/شباط ٢٠١٦، في أنقرة، وكان موضوعه "تعزيز قدرة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على الالتزام بالمعايير الدولية"، ورحبت بما يلي من توصيات معنية بالسياسات:

- إنشاء/ تعزيز جودة البنية الأساسية الوطنية.
- دعم جهود الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في أعمال هيئات توحيد المواصفات الدولية.
- تعزيز معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية من أجل اعتماد المواصفات المنسقة لتطوير جودة البنية الأساسية في دول منظمة التعاون الإسلامي بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات في المرفق رقم ٧).

٣٥. كما **رحبت** اللجنة بالأنشطة التي ينظمها كل من مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة، وذلك وفقا لاستراتيجية الكومسيك منذ انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك.

٣٦. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة إلى المشاركة بفعالية في الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة، والمقرر انعقاده في ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، وموضوعه "تحسين التعاون بين الوكالات الحدودية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية تسهيل التجارة". كما **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة أن تبادر بذلك.

٣٧. **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المعنية أن تشارك بفعالية في الأنشطة التجارية التي من المقرر أن ينظمها مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، و**طلبت** اللجنة إلى تلك المؤسسات إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل عقد اجتماعاتها بوقت كافٍ حتى يتسنى لها جميعًا المشاركة فيها.

أ) برنامج الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٣٨. **رحبت** اللجنة بإرسال تركيا، وماليزيا، وبنجلاديش، وباكستان، والأردن، وجمهورية إيران الإسلامية قوائم الامتيازات المحدثة الخاصة بها إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية.

٣٩. **دعت** اللجنة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بالنيابة عن دوله الستة الأعضاء، وكذا المغرب، إلى تقديم قوائم الامتيازات المحدثة الخاصة بها في أقرب وقت ممكن إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بغية تحقيق فرص الوصول المبكر إلى السوق التي يوفرها نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٤٠. **رحبت** اللجنة بالإخطار الذي قدمته كل من باكستان، وبنجلاديش، والأردن، والمغرب، وتركيا إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية فيما يتعلق بالتدابير الداخلية التي ستتخذها كل منها لتنفيذ اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٤١. **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المعنية إخطار الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بالتدابير الداخلية ذات الصلة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن.

٤٢. **أعربت** اللجنة عن تقديرها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيمه فعاليات التوعية التالية، بغية رفع الوعي بفوائد نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص في الدول الأعضاء:

- الندوة التدريبية حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاته لصالح الدول الإفريقية، التي تم تنظيمها بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، في الدار البيضاء في ٢٨-٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٦؛
- الندوة التدريبية حول "نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاته لصالح فلسطين والأردن" في عمان، الأردن، في ٤-٥ أبريل/ نيسان ٢٠١٦.

٤٣. طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، أن تواصل تنظيم أنشطة رفع الوعي وبناء القدرات، فيما يتعلق بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ب) المعارض التجارية الإسلامية

٤٤. **رحبت** اللجنة بالجهود التي يبذلها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بغية زيادة عدد المعارض التجارية الإسلامية والنهوض بمستوى جودتها.

٤٥. **أعربت** اللجنة عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التالية لاستضافتها المعارض التجارية الإسلامية، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

- "المعرض الرابع للأغذية الحلال للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقد في ٨-١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ في إمارة الشارقة، بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- "المعرض الثاني للسياحة والسفر: تشجيع السياحة العائلية" المنعقد في ٨-١٠ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٥ في إمارة الشارقة، بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- "المنتدى الإفريقي الأول للأعمال الحلال" تحت عنوان "نحو تنشيط التجارة مع دول الخليج وآسيا" المنعقد في ٣-٥ مارس/آذار ٢٠١٦ في داكار، بجمهورية السنغال؛
- "معرض الصحة الثالث للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقد في ٢٤-٢٧ مارس/آذار ٢٠١٦ في الدار البيضاء، بالمغرب؛
- المعرض الثالث حول "خدمات التعليم العالي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" المنعقد في الفترة ٩-١٢ مايو/أيار ٢٠١٦ في داكار، بجمهورية السنغال؛

٤٦. **طلبت** اللجنة من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في المعرض الإسلامي الخامس عشر المقرر انعقاده في ٢٢-٢٦ مايو/أيار ٢٠١٦ في الرياض، بالمملكة العربية السعودية.

٤٧. **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من كل من جمهورية العراق وجمهورية غينيا لاستضافة الدورتين السادسة عشر والسابعة عشر للمعارض التجارية في الدول الإسلامية في ٢٠١٧ و٢٠١٩ على التوالي.

٤٨. **طلبت** اللجنة **مجددا** من الدول الأعضاء تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في المعارض التجارية الإسلامية.

٤٩. إذ تذكر بالقرار ذي الصلة الصادر عن الجلسة الثامنة عشر للكومسيك حول القواعد التنظيمية للمعارض التجارية في الدول الإسلامية، **أحيطت اللجنة** علمًا بالمقترح المقدم لتعديل المادة الثانية من القواعد التنظيمية المذكورة آنفًا، **وطلبت** إحالة المقترح إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك للنظر فيه. **كما أهابت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة تعميم مذكرة توضيحية على الدول الأعضاء قبيل انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك بغية تمكينها من الاطلاع على معلومات مسبقة حول هذا الموضوع.

(يرد التعديل المقترح على المادة الثانية من القواعد التنظيمية للمعارض التجارية في الدول الإسلامية في المرفق رقم ٨)

٥٠. **طلبت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة أن يرفع تقارير دورية عن سير العمل بشأن المعارض التجارية والسياحية، وغيرها من المعارض المتخصصة، بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دورات الكومسيك.

د) المساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

٥١. **لاحظت** اللجنة **مع الارتياح** تنظيم "الاجتماع التشاوري لوزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي" الذي عُقد في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، بكينيا.

٥٢. **أعربت** اللجنة عن شكرها وتقديرها لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، لتنظيم الدورات التدريبية والندوات المتصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق الفائدة للدول الأعضاء.

٥٣. **دعت** اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة للاستمرار في تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، وتعزيز جهودهما في رفع مستوى وعي الدول الأعضاء بالآثار التي ستنعكس على اقتصاداتها من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، كما **طلبت** اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة توحيد جهودهما وتنسيقها من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بغية تيسير دمجهما الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس من الإنصاف والعدل.

٥٤. **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية، لتنظيم الندوة التدريبية حول "تداعيات اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية: ما بعد نيروبي ومرفق الشباك الواحد في منظمة التعاون الإسلامي"، المقرر عقدها في ٣٠ مايو/أيار-١ يونيو/حزيران ٢٠١٦ في الدار البيضاء، بالمغرب.

هـ) أنشطة تمويل التجارة

٥٥. أشادت اللجنة بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأقل الدول الأعضاء نموا، وأحيطت علما بجهودها في تنويع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل للقطاع الزراعي وهو ما سيكون له آثار مباشر وهام على تحسين الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وزيادة عائدات الصادرات، والتخفيف من حدة الفقر.

٥٦. **أحيطت** اللجنة **علما** بمبادرات تنشيط التجارة وتطوير القدرات التي تنفذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ضمن برامجها الرائدة المتنوعة، ومن بينها مبادرة المعونة لصالح التجارة للدول العربية، وبرنامج الجسر التجاري الأفريقي العربي، وبرنامج المعرفة التجارية.

٥٧. **رحبت** اللجنة بالإطلاق الرسمي للبرنامج الخاص لآسيا الوسطى، ومكوّنه الخاص بتمويل التجارة، خلال الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجلس المحافظين بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وأحيطت علمًا بالجهود التحضيرية التي تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة) للتنفيذ الفعال لهذا البرنامج.

و) أنشطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية المتعلقة بالتجارة

٥٨. **رحبت** اللجنة بالحضور البارز المتزايد لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، و**أعربت** عن تقديرها للمعهد لتنظيمه أنشطة بناء القدرات في مجال اختصاصه.

٥٩. **رحبت** اللجنة **أيضا** بإطلاق عمليات الاعتماد الخاصة بلجنة الاعتماد بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

٦٠. **رحبت** اللجنة بتشكيل اللجنة الفنية بشأن سلسة إمداد الحلال.

٦١. **أحيطت** اللجنة **علما** مع التقدير بتنظيم مؤتمر الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول

الإسلامية في ١٤-١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ في ماليزيا بالتعاون بين الأمانة العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية ودائرة المعايير الماليزية.

٦٢. **رحبت** اللجنة بتشكيل لجنة تقييم المطابقة/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بغية تطوير والحفاظ على معايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية/منظمة التعاون الإسلامي بشأن تقييم المطابقة، وذلك في الاجتماع الحادي عشر لمجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الذي انعقد في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ بالجمهورية التركية، كما **رحبت** بتنظيم اجتماعها الأول المنعقد في ٢٣-٢٤ مارس/آذار ٢٠١٦.

٦٣. **أحيطت** اللجنة علما **بأنشطة** بناء القدرات التالية التي نظمها معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية:

- البرامج التدريبية حول المقاييس العلمية التي عُقدت في ٢٢-٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٦ بالجمهورية التركية، بالتنسيق مع رئيس لجنة المقاييس لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والأمانة العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، ومركز أنقرة،
- التدريب على نظام المعلومات بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في ١٩-٢١ إبريل/نيسان ٢٠١٦ بالجمهورية التركية.

البند ٥ من جدول الأعمال: تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي

٦٤. **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من المملكة العربية السعودية لاستضافة المنتدى التاسع لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية المقرر انعقاده في ٢٢-٢٦ مايو/أيار ٢٠١٦ في الرياض، وذلك مع المعرض التجاري الإسلامي الخامس عشر.

٦٥. **أحيطت** اللجنة **علما** بالأنشطة التالية المقرر تنظيمها من خلال الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في ٢٠١٦، و**أهابت** بمؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في تلك الأنشطة، وهي:

- منتدى التبادل التجاري للمواد الغذائية بين الدول الإسلامية،
- ورشة عمل حول تطوير البنية الأساسية الرئيسية للتنمية الريفية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المقرر انعقادها في ٢٣-٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٦ في أنقرة، بالجمهورية التركية،

- مؤتمر السنوي للحلال،
- جائزة التميز،
- ورشة عمل متخصصة حول (الأمن الغذائي/تطوير ريادة الأعمال، وتطوير تكنولوجيا المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)،
- منتدى/ورشة عمل لمستثمري القطاع الخاص في مجال تطوير السياحة الإسلامية.

٦٦. إذ تذكّر بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، **أحيطت** اللجنة **علما** بالتقرير الصادر عن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بشأن تقييمها لتنظيمها ومهامها وأنشطتها بغية تقديم خدمة أفضل للقطاع الخاص بما يتفق ومهامها وأهدافها الرئيسية، و**طلبت** اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة مواصلة أعمالها لتقديم تقرير محدَّث إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

٦٧. **أهابت** اللجنة بغرف الدول الأعضاء دعم أعمال الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة فيما يتعلق بتقييم مهامها وأنشطتها، وكذا المشاركة فيها بفعالية، وشجعت الغرف التجارية التابعة للدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في الأنشطة التي تضطلع بها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

٦٨. **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة ورشة العمل الثانية حول "تعزيز التعاون بين هيئات السجل التجاري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦.

٦٩- **طلبت** اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالمشاركة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المركز الإسلامي لتنمية التجارة، إعداد استراتيجية لزيادة حجم التبادل التجاري في قطاع الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديمها إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

٧٠. إذ تسترشد اللجنة بالمقترح المقدم من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في كلمته الافتتاحية بمؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر، **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا بشأن إنشاء مركز تحكيم في اسطنبول تابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وطلبت من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالتعاون مع اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا، القيام بما يلزم من إجراءات، وتقديم تقرير في هذا الصدد إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

٧١. **أكدت** اللجنة على ضرورة إصدار تأشيرات سفر لرجال الأعمال في الدول الأعضاء بهدف زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

البند ٦ من جدول الأعمال: النهوض بوسائل النقل والاتصالات

٧٢. **رحبت** اللجنة بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات، في ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٦ في أنقرة، بالجمهورية التركية، تحت عنوان "تعزيز صيانة الطرق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، ورحبت بالتوصيات التالية الخاصة بالسياسات:

- وضع استراتيجية وطنية لصيانة الطرق تستند إلى الأدلة والبيانات.
- ضمان تخصيص تمويل كافٍ ومستدام لصيانة الطرق وزيادة الاستخدام الفعال للأموال المتاحة للطرق من خلال إطار قانوني مناسب وهيكل مؤسسي.
- الاستفادة من العقود القائمة على الأداء في صيانة الطرق.
- إنشاء نظام لإدارة قاعدة بيانات الطرق.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات في المرفق رقم ٩)

٧٣. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت عضويتها في فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات المقرر عقده في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ في أنقرة تحت عنوان "تحسين سلامة الطرق في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". كما **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء التي لم تسجل عضويتها بعد أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات.

البند ٧ من جدول الأعمال: تنمية قطاع سياحي مستدام وتنافسي

٧٤. **رحبت** اللجنة بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة في ٤ فبراير/شباط، ٢٠١٦ بأنقرة، وموضوعه "السياحة الملائمة للمسلمين: فهم جوانب العرض والطلب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ورحبت** بما يلي من توصيات معنية بالسياسات:

- وضع مبادئ توجيهية أساسية لتحسين الخدمات الأساسية المتعلقة بالسياحة الملائمة للمسلمين.
- زيادة الوعي بسوق السياحة الملائمة للمسلمين بين المعنيين بصناعة السياحة.
- تقديم خدمات وتأسيس منشآت للرعاية الصحية في سوق السياحة الملائمة للمسلمين.
- إطلاق تحالف بين وكلاء السياحة/ منظمي الرحلات الملائمة للمسلمين الذين يستهدفون سوق السياحة الملائمة للمسلمين.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات في المرفق رقم ١٠)

٧٥. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة المقرر عقده في ١ سبتمبر/ أيلول، ٢٠١٦ في أنقرة تحت عنوان "السياحة الملائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات السياحة الملائمة للمسلمين وخدماتها في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، كما **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء، التي لم تسجل بعد، أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة.

٧٦. **أحيطت** اللجنة **علمًا** بتقرير "الاجتماع الرابع لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك" المنعقد في ١٤-١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦، في إسطنبول، تحت عنوان "السياحة الملائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات السياحة الملائمة للمسلمين وخدماتها في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

٧٧. **رحبت** اللجنة بانعقاد الجلسة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في ٢١-٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ في نيامي، بجمهورية النيجر، **وأثنت على** اختيار المؤتمر المدينة المنورة أفضل مدينة سياحية في منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١٧، وكذا اختيار تبريز أفضل مدينة سياحية في منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١٨.

البند ٨ من جدول الأعمال: زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي

٧٨. **رحبت** اللجنة بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة في ٣ مارس/ آذار ٢٠١٦ بأنقرة، تحت عنوان "تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** بما يلي من توصيات معنية بالسياسات:

- تحديد فجوات المعرفة والمعلومات المتعلقة بالمستويات والأسباب الرئيسية لخسائر الغذاء في المزارع للمحاصيل الرئيسية والمنتجات الغذائية بغية توفير الحلول لكل من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
- تحسين/ تطوير أنشطة الإرشاد، والتدريب، والانتشار الزراعي لتقليل خسائر الغذاء في المزارع.
- تطوير برامج/ مشروعات خاصة لمواجهة خسائر الغذاء في المزارع في سلاسل القيمة الزراعية بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات في المرفق رقم ١١)

٧٩. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت عضويتها في فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة المقرر عقده في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، ٢٠١٦ تحت عنوان "تقليل خسائر ما بعد الحصاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، كما **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء، التي لم تسجل بعد أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة.

٨٠. **أحيطت** اللجنة **علمًا** بتنظيم الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والجمعية العامة الافتتاحية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، الذي عُقد في ٢٦-٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٦ في أستانا، بجمهورية كازاخستان.

٨١. **أحيطت** اللجنة **علمًا** مع التقدير بالمجهودات التي تبذلها الجمهورية التركية ومركز أنقرة لتنظيم دورات تدريبية في مختلف الجوانب الفنية الزراعية، وكذا في جوانب الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، ضمن إطار برنامج بناء القدرات في مجال الزراعة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

البند ٩ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر

٨٢. **رحبت** اللجنة بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر في ١١ فبراير/ شباط ٢٠١٦، وموضوعه "نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي،" **ورحبت** بما يلي من توصيات معنية بالسياسات:

- تعزيز رسمية الأعمال في سوق العمل من خلال خلق بيئة تنظيمية لتيسير تحويل الأعمال ذات الطابع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وزيادة إنتاجية المعينين بشكل غير رسمي والعاطلين لفترات طويلة من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات، وخدمات الائتمان وتنمية الأعمال.

- تعزيز تغطية الرعاية الصحية الحرة والعالمية للمجموعات الضعيفة.
- وضع برامج شبكة الأمان الاجتماعي خاصة لتحسين إمكانية نفاذ الأطفال الضعفاء للخدمات الصحية والتعليمية بغية منع انتقال ظاهرة الفقر بين الأجيال.
- تصميم برامج خاصة لشبكة الأمان الاجتماعي بغية توفير حد أدنى من الدخل بشكل منتظم للأشخاص غير القادرين على العمل (مثل ذوي الإعاقة، والأسر المعيشية التي تعيلها المرأة، وكبار السن الذين لا معاش لهم)، وكذا وضع برامج لشبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك برامج التنشيط) للقادرين على العمل.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات في المرفق رقم ١٢)

٨٣. **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء المسجلة في فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر المشاركة بفعالية في الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر، المقرر عقده في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، وموضوعه "الهجرة القسرية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الإطار الخاص بالسياسات الذي تتبناه البلدان المضيفة"، و**أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء التي لم تسجل بعد أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر.

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

٨٤. **طلبت** اللجنة **مجددًا** من الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أن تفي بالتزاماتها، ومن الدول الأعضاء التي لم تتعهد بعد بالمساهمة فيه أن تقوم بذلك، من أجل تمكين الصندوق من القيام بمزيد من المشروعات التنموية في الدول الأعضاء.

٨٥. **رحبت** اللجنة بالجهود التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية لحشد الموارد من المؤسسات التمويلية المختلفة، وذلك لتنفيذ كل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا بشكل أكثر فعالية.

ب) برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

٨٦. **إذ تذكر** اللجنة بالقرار ذي الصلة الذي خرجت به الدورة الحادية والثلاثون للكومسيك، **طلبت** اللجنة **مجددًا** من البنك الإسلامي للتنمية الانتهاء من النظر في تمويل المقترح المقدم لمشروع بناء

القدرات الذي يضم ١٤ مشروعًا للقطن في مشروع واحد مُقدم إلى البنك الإسلامي للتنمية.

٨٧. **أحيطت** اللجنة **علمًا** بالجهود التي يبذلها مركز أنقرة لتنظيم الدورات التدريبية في الدول الأعضاء في المجالات المختلفة المتعلقة بالقطن، وذلك في إطار برنامج تدريب القطن التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، **وحثت** مراكز التميز المعنية بإنتاج القطن على إعطاء الأولوية لتوطيد أواصر التعاون مع مركز أنقرة بهدف زيادة الانتفاع من دوراته التدريبية.

ج) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٨٨. **أعربت** اللجنة **عن تقديرها** للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز أنقرة لإطلاق وتنفيذ برامج متنوعة لبناء القدرات، ودورات تدريبية في المجالات والمناحي المختلفة التي تهم الدول الأعضاء، من أجل تعزيز قدرات الموارد البشرية وجودتها في هذه البلدان، و**أهابت** بمركز أنقرة حشد المزيد من الموارد المالية لصالح هذا البرنامج.

٨٩. **طلبت** اللجنة من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية مواصلة إطلاق وتنفيذ مشروعات ومبادرات جديدة تحت مظلة البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، **وأهابت** بالدول الأعضاء المشاركة في البرامج المختلفة لبناء القدرات، التي يقدمها مركز أنقرة تحت مظلة البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا دعم تلك البرامج، بتنشيط دور نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها في هذا البرنامج الهام.

٩٠. **إذ تذكر** بالدراسة المشتركة التي أجراها البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك بعنوان "عوامل النجاح الأساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لمنظمة التعاون الإسلامي" التي تم تقديمها أمام الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، **طلبت** اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك، بالمشاركة مع مركز أنقرة، مواصلة دراسة هذه القضية بغية تحديد المساهمات المحتملة من المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء وتقديم تقرير عن النتائج التي توصلوا إليها إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

البند ١٠ من جدول الأعمال: توطيد أواصر التعاون المالي

٩١. **رحبت** اللجنة بانعقاد الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي في ١٧-١٨ مارس/آذار ٢٠١٦ في أنقرة تحت عنوان "وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي"، **وأحيطت علمًا** بالتوصيات الخاصة بالسياسات والتي سيتم تقديمها إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك تحت البنود الرئيسية التالية:

١) الأطر القانونية والتنظيمية والمحاسبية والضريبية

٢) حوكمة الشريعة والرقابة عليها

٣) البيئة الأساسية

٤) المنتجات والخدمات

٥) المبادرات

٦) تنمية المواهب

(يتم دمج التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع في وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تم إعدادها خصيصا لجلسة تبادل وجهات النظر الخاصة بالدورة الثانية والثلاثين للجلسة الوزارية للكومسيك والواردة في المرفق رقم ١٣).

٩٢. **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء التي سجلت عضويتها في فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي المشاركة بفعالية في الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالتعاون المالي، المقرر عقده في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ في أنقرة، تحت عنوان "البنيان المالي الإسلامي الوطني والعالمي: مشكلات وحلول ممكنة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". و**أهابت** اللجنة أيضا بالدول الأعضاء التي لم تسجل بعد أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي.

أ) منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٩٣. **رحبت** اللجنة بالجهود التي بذلها منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومجموعات العمل الخاصة به، كما **دعت** الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في الأنشطة المنظمة في إطار هذا المنتدى.

٩٤. **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من بورصة اسطنبول، بوصفها الأمانة العامة لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاستضافة الاجتماع العاشر للمنتدى في الربع الرابع لعام ٢٠١٦ في اسطنبول، و**طلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا المحفل.

٩٥. **طلبت** اللجنة **أيضا** من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية دعم ترويج مؤشر ستاندر أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك ومؤشراته الفرعية.

٩٦. إذ تذكر بالقرار ذي الصلة الذي خرجت به الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين، **رحبت** اللجنة بالتقدم المحرز في "مبادرة بورصة الذهب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، و**طلبت** من منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي توسيع نطاق عمله بهذه المبادرة، ورفع تقرير إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

ب) التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لأسواق المال

٩٧. **رحبت** اللجنة بالجهود التي تبذلها مجموعات العمل بمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بشأن التحديات التي تواجهها الأسواق الإسلامية لرأس المال، وقاعدة البيانات، والتثقيف المالي فضلا عن بناء القدرات. كما **دعت** الدول الأعضاء إلى دعم الجهود التي يبذلها المنتدى بالمشاركة في اجتماعاته، والمساهمة في إنجاز مهام مجموعات العمل، بالإضافة إلى تعيين مسئولي اتصال من أجل متابعة أعمال المنتدى.

٩٨. **رحبت** اللجنة **أيضا** بالعرض المقدم من هيئة أسواق رأس المال التركية، بوصفها الأمانة العامة للمنتدى، لاستضافة الاجتماع الخامس لمنتدى الكومسيك التنظيمي لأسواق رأس المال، المقرر عقده في الربع الرابع لعام ٢٠١٦، في اسطنبول، و**طلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

٩٩. إذ تذكر بالقرار ذي الصلة الذي خرجت به الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين، **رحبت** اللجنة أيضا بالتقدم المحرز في "مبادرة بورصة الأوراق المالية العقارية" و**طلبت** من منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال توسيع نطاق عمله بهذه المبادرة، وتقديم تقرير إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

ج) التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية

١٠٠. **إذ تذكر** بالقرار ذي الصلة الصادر عن الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين، **طلبت** اللجنة من مركز أنقرة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لعقد الاجتماع الخامس عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في وقت مبكر، **وحثت** الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

١٠١. **رحبت** اللجنة ببرامج التدريب وبناء القدرات الذي نظمه مركز أنقرة حول أمور متعلقة بمجال البنوك المركزية، **وطلبت** من المركز الاستمرار في تنظيم هذه الأنشطة من أجل المؤسسات ذات الصلة في البلدان الأعضاء.

البند ١١ من جدول الأعمال: الإعداد لجلسات تبادل وجهات النظر بشأن "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

١٠٢. **شجعت** اللجنة البلدان الأعضاء على إعداد تقاريرها القطرية بشأن الموضوع المذكور، وكذا على إرسال هذه التقارير إلكترونيا إلى مكتب تنسيق الكومسيك في ١ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠١٦ على أكثر تقدير.

أ) موضوعات محتملة لجلسات تبادل وجهات النظر في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك

١٠٣. **أحيطت** اللجنة **علمًا** بالموضوعات التالية المحتمل مناقشتها في جلسة تبادل وجهات النظر الوزارية في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك:

الموضوع ١: تحسين القدرة على الحصول على تعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية استدامة التخفيف من حدة الفقر.

الموضوع ٢: تعزيز دور المناطق التجارية الحرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الموضوع ٣: تقليل هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الموضوع ٤: البنية الأساسية الاستراتيجية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: المنافذ، والمراكز، ووصلات النقل الداخلية.

الموضوع ٥: السياحة الملائمة للمسلمين: اللوائح التنظيمية لصناعة خدمات السياحة.

الموضوع ٦: تنويع أدوات التمويل الإسلامي.

١٠٤. **طلبت** اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك توزيع استبيان على البلدان الأعضاء للوقوف على آرائهم إزاء الموضوعات سالفة الذكر، ورفع تقرير بالنتائج إلى الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

البند ١٢ من جدول الأعمال: مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك (اسطنبول، ٢١-٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠١٦)

١٠٥. **أعدت** اللجنة مشروع جدول الأعمال، و**قررت** تقديمه، للدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

(ترد نسخة من مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك في المرفق رقم ١٤).

الجلسة الختامية

١٠٦. في الجلسة الختامية للجنة المتابعة، برئاسة معالي السفير صالح موتلو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي، اعتمدت اللجنة تقريرها ومرفقاته.

١٠٧. أعرب رئيس وفد دولة فلسطين، نيابةً عن كل الوفود، عن شكره لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، لتوجيهاته القيِّمة للجهود المكثفة التي تُبذل تحت مظلة الكومسيك، ولحكومة الجمهورية التركية لكرم الضيافة التي لاقاها أعضاء لجنة المتابعة.

١٠٨. ألقى السيد غلام حسين دارزي، مدير إدارة الشئون الاقتصادية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، الملاحظات الختامية، نيابةً عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وأعرب السيد دارزي عن أهمية متابعة وتنفيذ قرارات الكومسيك، وكذا التوصيات التي اعتمدتها لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، في اجتماعها الثاني والثلاثين. واختتم كلمته بالقول أن المكون الاقتصادي لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ سيسهم في تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال العقد القادم.

١٠٩. أكد معالي السفير صالح موتلو شان، في كلمته الختامية، على أن لجنة المتابعة قد استعرضت بنجاح وضع تنفيذ القرارات الصادرة عن الكومسيك، في دورتها الحادية والثلاثين. وسلط الضوء على الأهمية البالغة لقيام الدول الأعضاء بالإسهام والمشاركة الفاعلة في الأنشطة والمشروعات والبرامج التي تنفَّذ تحت مظلة الكومسيك. كما شدد معالي السفير شان على أهمية تخصيص موضوع "إنشاء استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، لجلسة تبادل وجهات النظر التي ستنعقد خلال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، وصلته الوثيقة بأنشطة التمويل الإسلامي.

١١٠. اختتم معالي السفير شان كلمته بالإعراب عن شكره وتقديره لكل الوفود من الدول الأعضاء لمشاركتهم الفاعلة وإسهاماتهم القيِّمة، وكذا للمقرر، وممثلي المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي،

ومكتب تنسيق الكومسيك، والمترجمين الفوريين والتحريريين، والعاملين الآخرين الذين شاركوا في تنظيم الاجتماع، لما قدموه من إسهامات أدت إلى نجاح هذا الاجتماع.

(ترد نسخة من نص الكلمة الختامية لمعالي السفير صالح موتلو شان في المرفق ١٥).

المرفقات

المرفق

(١)

الأصل: بالإنجليزية

قائمة المشاركين
في الاجتماع الثاني والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة ، ١٧-١٨ مايو/آيار ٢٠١٦)

A. MEMBER COUNTRIES OF THE FOLLOW-UP COMMITTEE

REPUBLIC OF INDONESIA

- Mr. ALAMSYAH
  Minister Counsellor, Embassy of Indonesia in Ankara
- Ms. TUTI WINARTI
  Section Head of Non UN Organization, Ministry of Trade
- Ms. SARI HANDINI MURTI
  Trade Analyst, Ministry of Trade
- Ms. IDA AYU RATIH
  Assistant Deputy Director for Non ASEAN Cooperation, Ministry of Agriculture
- Ms. MARTINAWATI IRENE PANGGABEAN
  Assistant Deputy Director for International Non Governmental Organization, Ministry of Agriculture
- Ms. SHITA LUKITANINDYAH
  Second Secretary, Embassy of Indonesia

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

- Mr. MAULON IBRAIKULOU
  Second Secretary, Embassy of Kazakhistan in Ankara

THE STATE OF KUWAIT

- Mr. MISHAL ALARDHI
  Supervisor of International Organization Department, Ministry of Finance

- Ms. FATIMA ALI
  Economic Researcher, Ministry of Finance
- Mr. ABDULLAH AL HERZ
  Head of International Relations Department, Ministry of Commerce and Industry

REPUBLIC OF NIGER

- Mr. DAN MARADI ADAM
  Ambassador, Embassy of Niger in Ankara
- Mr. HAMZA MAMAN
  Education Attaché, Embassy of Niger in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Dr. YOUSAF JUNAID
  Consul General, Consulate General of Pakistan İn İstanbul
- Mr. WAQAR AHMAD SHAH
  Joint Secretary, Ministry of Commerce
- Mr. MOAZZAM ALI HAIDER
  Section Officer, Ministry of Commerce

THE STATE OF PALESTINE

- Mr. AZMI ABU GHAZALEH
  Counsellor, Embassy of Palestine in Ankara

STATE OF QATAR

- Mr. HASSAN AL MOHANNADI
  Economic Expert, Ministry of Economy and Commerce

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. SULTAN NAIF ABOUD
  Director General , Ministry of Commerce and Investment
- Mr. ANWAR BIN HASUSAH
  Commercial Attaché, Embassy of Saudi Arabia in İstanbul

- Mr. HUSSIN EED AL RASHEED
  Economist , Ministry of Commerce and Investment

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. YUSUF COŞKUN
  Deputy Minister, Ministry of Development
- Mr. RAMAZAN GÜVEN
  Deputy Undersecretary, Ministry of Development
- H.E. Amb. SALİH MUTLU ŞEN
  Ambassador, OIC Permanent Representative, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. UFUK GÖKÇEN
  Deputy Director General, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. KORHAN KARAKOÇ
  Deputy Director General, Ministry of Foreign Affairs
- Assoc. Prof. Dr. TALAT ULUSSEVER
  Chief Adviser , BORSA İSTANBUL
- Ms. AYLİN BEBEKOĞLU
  Head of Department, Ministry of Economy
- Mr. MUSTAFA BAYBURTLU
  Head of Department, TOBB
- Mr. SIDDIK KAYA
  Head of Department, Ministry of Customs and Trade
- Mr. TAYLAN AYDIN
  Head of Department, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SEDAT GÖNÜLLÜOĞLU
  Head of Department, Ministry of Culture and Tourism
- Mr. İLHAMİ AKTÜRK
  Head of Department, TSE
- Ms. SEÇİL SAYIN KUTLUCA
  Senior Legal Advisor, Capital Markets Board of Turkey
- Mr. MEHMET ATAŞ
  Section Head, General Directorate of Highways

- Mr. YASİN EKMEN
  Legal Advisor, TOBB
- Ms. TUĞÇENAZ UĞURLU
  Legal Advisor, TOBB
- Mr. AHMET SAĞLIK
  Branch Manager, General Directorate of Highways
- Mr. ATİLLA YAYLIOĞLU
  Branch Manager, General Directorate of Highways
- Mr. GENÇAĞA KARAKAŞ
  Branch Manager, General Directorate of Highways
- Mr. EMRAH ASLAN
  EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. KAAN GAFFAROĞLU
  Expert, TOBB
- Mr. KUBİLAY ŞİMŞEK
  Expert, TOBB
- Mr. MEHMET ALİ ORAN
  EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. MUSTAFA ÖZSOY
  Expert, Ministry of Culture and Tourism
- Mr. MUZAFFER KÜÇÜK
  EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. ŞENOL SANCAK
  Expert, Ministry of Customs and Trade
- Ms. AYŞEGÜL DEMİR
  Expert, Ministry of Economy
- Ms. EBRU ŞENTÜRK ÇİMŞİR
  Expert, General Directorate Of Highways
- Ms. ELİF AÇIKPORTALI
  Specialist, BORSA İSTANBUL

- Ms. ÖZGÜ EVİRGEN
  Expert, TCMB

- Ms. ŞEHLA ALİ HASAN
  Expert, TOBB

- Ms. SELDA COŞKUN
  EU Expert, Ministry of Food, Agriculture and Livestock

- Ms. ŞEYMA AKKUL
  Expert, Undersecretariat of Treasury

- Ms. ŞULE ÖREN
  Expert, TOBB

- Ms. ZEHRA TÜRKÖZ SAYAR
  Coordinator, EXIMBANK

- Mr. UFUK KADİR ERGİN
  Assistant Expert, TOBB

- Mr. NURULLAH ASIM AKBULUT
  Assistant Expert, Ministry of Economy

- Mr. OĞUZHAN KELEŞ
  Assistant Expert, Undersecretariat of Treasury

- Ms. ŞEYMA SERDENGEÇTİ
  Assistant Expert, TCMB

- Ms. FİRDES DEMİRSOY
  Teacher, MEB

- Ms. ÖZLEM YÜCE ALTUNTAŞ
  Engineer, Republic of Turkey Ministry of Food, Aagriculture and Livestock

- Mr. FARUK ZİYA ÖZTÜRK

B. OBSERVER

REPUBLIC OF GABON

- Mr. CLEMENT MASSALA MANDONGAULT
  First Counsellor, Embassy of Gabon in Ankara

- Mr. THIBAULT IFOUNGA
  Chief of Protocol, Embassy of Gabon in Ankara

C. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- Mr. GHOLAMHOSSEIN DARZI
  Director, Department of Economic Affairs

D. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

ISLAMIC CENTER FOR THE DEVELOPMENT OF TRADE(ICDT)

- Mr. MOKHTAR WARIDA
  Assistant Director General

STATICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES(SESRIC)

- Mr. NABIL DABOUR
  Assistant Director General
- Mr. MEHMET FATİH SERENLİ
  Director of Training and Technical Cooperation Department
- Ms. ZEHRA ZÜMRÜT SELÇUK
  Director of Statistics and Information Department
- Mr. HAKAN ERYETLİ
  Director of Publication

E. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK(IDB)

- Mr. ABDUL BASIT R. JAM
  Cooperation Specialist

INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION(ITFC)

- Mr. AYHAN İBRAHİM KARACA
  Trade Cooperation and Promotion Specialist

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE(ICCIA)

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI AYAZ
  Assistant Secretary General

ORGANIZATION OF THE ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION(OISA)

- Mr. MOHAMMAD ZAFAR BHATTI
  Director Finance

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES(SMIIC)

- Mr. İHSAN ÖVÜT
  Secretary General
- Ms. SEVDE ÖZBEY
  Executive Assistant to Secretary General, General Secretariat

O. COMCEC COORDINATION OFFICE

- Mr. MEHMET METİN EKER
  Director General, Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. SELÇUK KOÇ
  Head of Department
- Mr. MUSTAFA TEKİN
  Head of Department
- Mr. FATİH ÜNLÜ
  Senior Expert
- Ms. VİLDAN BARAN
  Expert
- Mr. UTKU ŞEN
  Expert

- Mr. EKREM KARADEMİR
  Expert
- Mr. E. EMRAH HATUNOĞLU
  Expert
- Ms. ASLI DADAKOĞLU
  Expert
- Mr. İBRAHİM EMRE İLYAS
  Expert
- Mr. ALPER BAKDUR
  Expert
- Mr. ALİ İŞLER
  Expert
- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Expert
- Mr. OKAN POLAT
  Assistant Expert
- Mr. KAĞAN AKDOĞAN
  Assistant Expert
- Mr. AHMET OKUR
  Assistant Expert
- Mr. MEHMET FİDAN
  Assistant Expert
- Mr. MEHMET AKİF ALANBAY
  Assistant Expert
- Mr. NİHAT AKBALIK
  Assistant Expert
- Mr. AYKUT YILMAZ
  Assistant Expert
- Mr. EREN SÜMER
  Assistant Expert,

- Mr. HASAN YENİGÜL
  Assistant Expert
- Mr. MUSTAFA ADİL SAYAR
  Assistant Expert
- Mr. MEHMET C. AKTAŞ
  Assistant Expert
- Mr. ALİ ORUÇ
  Assistant Expert
- Mr. NAZIM GÜMÜŞ
  Protocol Relations
- Mr. KEMAL ARSLAN
  Coordinator of Meeting Rooms
- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Protocol Relations
- Ms. ÖZGÜL YÜKSEL
  Coordinator
- Ms. LEYLA AŞK
  Social Program
- Ms. NAZİFE GÜLGEN
  Social Program
- Ms. H. GÜL SAYIN
  Coordinator of Documentation
- Mr. ERCAN İBİK
  Coordinator of Transportation
- Ms. EBRU ÇETİNKURŞUN KANYILMAZ
  Coordinator of Meeting Rooms
- Ms. EMİNE DEMİREL
  Coordinator of Documentation
- Ms. BİLGE GÜLLÜ
  Executive Secretary

- Ms. HANDE ÖZDEMİR
  Coordinator of Registration
- Mr. OZAN LİF
  Coordinator of Documentation
- Ms. HAVVA KÖSEOĞLU
  Coordinator of Registration
- Mr. ALİ VURAL
  Coordinator of Meeting Rooms

المرفق
(٢)

الأصل: بالتركية

رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
(أنقرة، 17 مايو/أيار 2016)

سيادة الرئيس،
الضيوف الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،
الإخوة والأخوات الأجلاء،
أستهل كلمتي بتحيتكم جميعا، معربا عن خالص المودة والتقدير.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي أن أرحب بكم جميعا في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة، المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك.

كما تعرفون جميعا، استضافت تركيا الدورة الثالثة عشرة للقمة الإسلامية في الشهر الماضي في اسطنبول، وهي أهم فعالية يشهدها العالم الإسلامي.

ولقد أحطنا رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا القمة علما بما جاء على جدول الأعمال من بنود سياسية عديدة، وكذا بأنشطة الكومسيك، ولاسيما القضايا الاقتصادية؛ وبناءً عليه، اتخذنا القرارات المهمة.

إن ملكيتنا لأنشطة الكومسيك واستراتيجيتها تُبرز مدى أهمية وقيمة ما تبذلونه من جهود.

وأعتقد أن القرارات التي جرى اتخاذها في أثناء قمة اسطنبول ستعطي دفعة جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

فقد اعتمدنا في هذه القمة برنامجا جديدا للعمل، يهدف إلى التركيز على جهود المنظمة للسنوات العشرة القادمة.

وتضطلع الأمانة العامة، وجميع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة، بأدوار حيوية تسهم في التنفيذ الناجح للبرنامج.

إنني أُولي أهمية كبرى لتنفيذ التعاون في مجالي التمويل والتجارة، ومتابعة الكومسيك لعملية التنفيذ، وفقا لما حدده برنامج العمل، وتماشيا مع استراتيجية الكومسيك والنظام الأساسي المنقّح.

المندوبون الموقرون،

كما هو معلوم لديكم، تتواصل الجهود المبذولة منذ إنشاء الكومسيك في عام 1984، وتكتسب فعالية واتساقا أكبر، في إطار استراتيجية الكومسيك التي تم اعتمادها في عام 2012، ووفقا للنظام الأساسي المنقَّح.

وقد تمت بنجاح الجولة السابعة لمشاورات فرق العمل، التي تُعتبر أهم آلية لتنفيذ الاستراتيجية.

وإني لأولي اهتماما عظيما بالمناقشات المستفيضة التي جرت حول المشكلات في المجالات المواضيعية، وبإعداد توصيات ملموسة خاصة بالسياسات.

وأعتقد أن كلا من الوزارات والإدارات المعنية لدى الدول الأعضاء، والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ستقدم إسهاماتها للتنفيذ الفعال للتوصيات.

وسيؤدي تنفيذ التوصيات الخاصة بالسياسات إلى تمكين الدول الأعضاء من اجتياز شوط كبير في سبيل تقديم حلول للمشكلات الهيكلية التي تواجهها هذه الدول.

لقد نجحنا على مدى السنتين الماضيتين في تنفيذ 22 مشروعا، في إطار آلية تمويل المشروعات، وهي آلية مهمة أخرى لتنفيذ الاستراتيجية.

وأرحب باختيار 10 مشروعات جديدة لهذا العام، وبالبدء في عملية التنفيذ.

وتتضمن عملية التنفيذ مجالات التجارة، والنقل والاتصالات، والسياحة، والزراعة، والتخفيف من حدة الفقر، والتعاون المالي؛ فهذه المشروعات توفر الدعم الكبير لتنفيذ ما خرجت به فرق العمل من توصيات خاصة بالسياسات.

الأصدقاء الكرام،

بفضل الجهود الحثيثة التي بُذلت تحديدا في الآونة الأخيرة، أحرزت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في الحجم التجاري الإجمالي، وفي الأنشطة التجارية فيما بينها، وفي إنتاجها الإجمالي.

ومع ذلك، يجب أن نعترف أمام أنفسنا بأن الأرقام الحالية لم ترقَ إلى المستوى المنشود بعد.

إذ تبلغ حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 11% من التجارة العالمية الإجمالية، ولذا يجب زيادة هذه الحصة إلى مستوى أعلى كثيرا.

وبالمثل، يبلغ حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 19.7% في عام 2015، وهي نسبة تقترب من الهدف المحدد بنسبة 20%.

ولكن من الضروري تعزيز هذه النسبة بزيادة إضافية.

في نهاية عام 2014، تم استيفاء الشروط اللازمة لتفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي أهم مشروعات الكومسيك في مجال التجارة.

وآمل أن تنتفع الدول الأعضاء بما تمنحه هذه الاتفاقية من مزايا، بعد إتمام الشكليات الإدارية اللازمة لتفعيل هذه الاتفاقية التاريخية في أقرب وقت ممكن.

وأود مناشدة جميع الدول الأعضاء أن تنتهي من تحضيراتها الخاصة باتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في أقرب وقت ممكن، لتصبح جزءا من هذا النظام المهم.

المندوبون الموقرون،

ونحن بصدد اتخاذ خطوات حاسمة، مثل تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، علينا أيضا أن نُضفي على بنود جدول أعمالنا سمة التنوع، وذلك من خلال طرح أفكار ومشروعات جديدة.

ومن هذا المنظور، فإني أرحب بما قامت به الكومسيك من دراسة للاقتراحات التي طرحتها في أثناء دورة الكومسيك والقمة الإسلامية.

في هذا الإطار، سيوفر لنا التمويل الإسلامي، وما سيُبذل من جهود متعمقة واسعة النطاق في مجال التمويل، الكثير من الفرص والآفاق الجديدة.

ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، بدأت أدوات التمويل الإسلامي في جذب الأسواق المالية بصورة متزايدة، بما لها من أهمية، وبما تطرحه من إمكانات.

وأهم شاهد على هذه النقطة هو أن التمويل الإسلامي قد نما بمتوسط سنوي نسبته 16% في الفترة ما بين 2009 و2014.

بيد أن الأدوات المالية الإسلامية لا تشكل سوى 1% من الأصول المالية على مستوى العالم.

ويتضح من ذلك وجود إمكانية عظيمة لتحقيق النمو في هذا المجال.

إن الموضوع الرئيسي المخصّص لدورة الكومسيك التي ستنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني هو "إنشاء استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وأعتقد أن مشاوراتنا وقراراتنا ستسهم في تطوير قطاع التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء.

وأود أن أهيب بكل الدول الأعضاء أن تسهم بفاعلية في الجهود المبذولة في مجال التعاون المالي.

في ضوء هذه الأفكار، آمل أن يخرج الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك بنتائج مثمرة. وأود أن أعرب عن خالص تحياتي لكل المشاركين.

وأدعو الله عز وجل أن يوفقكم جميعا في بذل مساعيكم النبيلة.

المرفق
(٣)

الأصل : بالإنجليزية

الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد يوسف جوشقون، وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية
الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، ١٧ مايو/آيار، ٢٠١٦)

السلام عليكم،

الأعضاء الموقرون للجنة المتابعة،

الضيوف الكرام،

أود أن أعرب عن سعادتي بلقائكم من جديد في إطار الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك؛ وأحييكم خالص التحية، مرحباً بكم جميعاً في أنقرة.

نظرا لأهمية المسئوليات المنوطة باللجنة، بما في ذلك وضع جدول أعمال الجلسات الوزارية التابعة للكومسيك، أود أن أعرب عن ثقتي التامة في تفانيكم وجودة عملكم، متمنياً أن يكون التوفيق حليفكم فيما تجرونه من مداولات، وما تضطلعون به من عمل نبيل.

الحضورالكريم،

رغم أن الاقتصاد العالمي لم يتعافَ تعافيا كاملا من الآثار المدمرة التي خلّفتها أزمة ٢٠٠٨، إلا أن بعض التطورات الإيجابية الواعدة ظهرت بصورة عامة، ولاسيما في الأسواق الاقتصادية والمالية خلال الشهور الأخيرة. فبعد أن شهدت أسعار السلع والعقارات انخفاضاً، ارتفعت قيمتها بدءاً من عام ٢٠١٦ بفضل السياسات النقدية الداعمة للاقتصادات الكبرى. وبالرغم من هذه التطورات، فمن المتوقع أن يظل متوسط النمو الاقتصادي العالمي ضعيفًا في ٢٠١٦ و٢٠١٧. وفي يناير/ كانون الثاني٢٠١٦، خفَّض صندوق النقد الدولي من سقف توقعاته السابقة عن النمو إلى٣،٤ و٣،٦ على التوالي للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ [١].

ويعد تراجع نمو الاقتصاد الصيني أحد المستجدات السلبية الأخرى التي حدثت مؤخراً، والتي من الممكن لها أن تصبح نكسة تحل بالاقتصاد العالمي.

ونظراً لأهمية النفط باعتباره أحد الصادرات المهمة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاتزال أسعاره أقل كثيرا من قيمته التي سجلها خلال الخمس سنوات الماضية[٢] بسبب عدد من التداعيات المعقدة التي

[١] Dünya Ekonomisindeki Son Gelişmeler Bülteni, EMSA, Küresel Ekonomik Gelişmeleri İzleme Değerlendirme Dairesi, Ocak-Mart 2016

[٢] http://www.nasdaq.com/markets/crude-oil.aspx?timeframe=10y

تتعلق بقوى العرض والطلب. وتوضح تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة اتجاها مستقراً في أسعار النفط في ٢٠١٦؛ كما تتوقع أن الأسعار سوف تستقر حول ٣٧ دولار أمريكي للبرميل حتى نهاية العام. ونظراً لوصول نصيب الوقود المعدني من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي إلى ٦٠،٢ % في ٢٠١٤ [٣]، فمن الأرجح أن يكون لقيمة النفط المنخفضة تلك عواقب وخيمة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا في إجمالي حجم التجارة لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

زملائي الأعزاء،

إني لعلى يقين تام أن المجال مفتوح لتحقيق النمو في أرقام التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن هنا، أود أن أشكر كافة البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على إسهاماتها الفاعلة في تحقيق معدلات أكبر للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك مقارنةً بمستوياتها المتواضعة في العقد الماضي. ووفقاً لأرقام المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وصل معدل التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي حجم تجارة الدول الأعضاء إلى ١٩،٧ % في ٢٠١٥. لقد صرنا الآن قاب قوسين أو أدنى من نسبة الـ ٢٠ % المستهدفة التي وضعها برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يقدم نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فرصاً هائلة لرفع حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وينتظر النظام أن تتخذ البلدان المشاركة ذات الصلة بعض الخطوات النهائية لبدء التنفيذ.

الضيوف الكرام،

وحتى يتسنى لنا إدراك ما لدينا من إمكانات تجارية غير مستغلة، لا يكفينا تشجيع التجارة فيما بيننا، أو مع العالم، بل علينا أيضاً اتخاذ مختلف التدابير لتعزيز قاعدة الإنتاج الخاصة بنا، وجودة منتجاتنا، وكذا تنويع اقتصاداتنا وصادراتنا، ودعم الابتكار والقيمة المضافة، إلى جانب إرساء الاتصال الفعال بسلاسل القيمة في العالم، والأهم من ذلك رفع كفاءة رأس مالنا البشري، وتحسين فعالية المؤسسات بصفة مستمرة.

المشاركون الموقرون،

وكما تعلمون، ستتولى الجمهورية التركية رئاسة قمة منظمة التعاون الإسلامي على مدار العامين المقبلين، بعد الاختتام الناجح للقمة الثالثة عشرة. فبإسهاماتكم ودعمك، نود أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق فعالية في الأداء خلال فترة رئاستنا لها. كما ستتشكل القضايا الاقتصادية والتجارية، بكل تأكيد، وجهاً بالغ الأهمية من أوجه المساعي التي نبذلها. فضلاً عن ذلك، اعتمدت القمة برنامج العمل العشري ٢٠١٦-٢٠٢٥ الذي يضع

[٣] خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية

إطاراً للتعاون تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي في العقد التالي. وإني على يقين تام بأن الكومسيك ستصبح أكثر المنابر ملاءمة لمتابعة تنفيذ المكونات الاقتصادية لبرنامج العمل العشري الجديد. ومن نافلة القول أن برنامج العمل العشري الجديد واستراتيجية الكومسيك سيكملان بعضهما البعض بنجاح من خلال المساعي القيمة والإسهامات الفاعلة للبلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

وبصفته رئيساً للكومسيك، أكد معالي فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان من قبل أن المشكلات والتحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يمكن حلها إلا من خلال هذه البلدان؛ حيث ينبغي للبلدان الأعضاء إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها الأمة. لذا، فإن تعزيز سبل التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان الإسلامية الشقيقة سيساعدنا بكل تأكيد على إيجاد حلول فاعلة لمشكلاتنا الشائعة.

وفي إطار ذلك، تهدف الكومسيك، بصفتها منبراً للحوار الوزاري حول السياسات معنيا بالتعاون الاقتصادي والتجاري، إلى تسهيل مشاركة المعرفة، والخبرات، وأفضل الممارسات من خلال أدوات التنفيذ الخاصة بها، ألا وهي فرق عمل الكومسيك، وآلية تمويل المشروعات.

ويسرني بالغ السرور أن تكون ٤٩ من إجمالي الدول ال ٥٧ الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد سجلت نفسها الآن في واحد من فرق عمل الكومسيك على الأقل. وأود أن أدعو كافة البلدان الأعضاء إلى الاستفادة بشكل أكبر من إمكانات فرق عمل الكومسيك وآلية تمويل المشروعات.

وفي إطار أداة التنفيذ الثانية الخاصة بنا، ألا وهي آلية تمويل المشروعات، تم تمويل ٢٢ مشروعاً وتنفيذه بنجاح. وأثناء تطبيق هذه الآلية للعام الثالث على التوالي، تم اختيار ١٠ مشروعات جديدة ليتم تنفيذها في ٢٠١٦. كما أومن بأن آلية تمويل المشروعات تسهل حشد موارد البلدان الأعضاء المؤسسية والبشرية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن جزيل شكري لما قدمته البلدان الأعضاء من دعم هائل لعمل الكومسيك ولتنفيذ استراتيجيتها أثناء الدورة الثالثة عشرة للقمة الإسلامية التي انعقدت في اسطنبول الشهر المنصرم؛ لذا علينا أن نثري هذه التجربة الناجحة بأبعاد ومبادرات جديدة.

أعضاء لجنة المتابعة الموقرون،

ما انفكت الأزمات المتكررة تمثل مشكلة يضار منها الاقتصاد العالمي على مدى عقود. وبينما نسعى لاتخاذ تدابير وقائية جماعية لمنع الأزمات الاقتصادية على المستوى العالمي، يجب على كل دولة على حدة أن تتخذ أيضاً التدابير اللازمة لجعل اقتصاداتنا أكثر قدرة على مقاومة الصدمات والأزمات الخارجية؛ حيث تلعب بالتأكيد المشكلات الهيكلية دوراً فاعلاً خلال الأزمات الاقتصادية العالمية. علاوة على ذلك، فإن المضاربات التي يتم إجراؤها لزيادة الأرباح دون بذل جهود إنتاجية مناسبة، وكذا الافتقار إلى الأصول تعد سببا وراء المشكلات الاقتصادية والمالية العالمية التي نعاني منها جميعاً.

في هذا الصدد، يقدم لنا الاقتصاد الإسلامي بنهجه القائم على الأصول، وبتأكيده على المبادىء الأخلاقية

أفقاً عالية القيمة؛ حيث أصبح التمويل الإسلامي موضوعاً شائعاً على جدول أعمال التمويل الدولي والعالمي ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. وارتكازاً على القيم الأخلاقية التي يرسخها ديننا الكريم، يعرض التمويل الإسلامي منتجات أكثر أمناً، وإنصافاً، كما أنها صديقة للمستهلك بشكل أكبر، مقارنةً بالأدوات والخيارات المالية التقليدية التي تقوم في الأساس على المضاربات. ومن ثم، فإن العديد من البلدان المتقدمة والنامية، ولاسيما دول الغرب في المقام الأول، أظهرت اهتماماً بالغاً بالأدوات المالية الإسلامية. وبناءً على التنبؤات[٤]، تقدر خدمات التمويل الإسلامي العالمي بحوالي ٦،٤ تريليون دولار أمريكي، بينما قُدرت القيمة بـ ١،٩ تريليون دولار أمريكي في ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، على الرغم من أن بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد خطت خُطىً حثيثة على ذلك الصعيد، وعلى الرغم من الإمكانات الواعدة في الأفق، من الملاحظ أن البلدان غير الإسلامية تحرص حرصا كبيرا على أن يكون لها الريادة في صناعة مستقبل التمويل الإسلامي.

ونظراً لأن ذلك المفهوم ينبع أصلا من ديننا الكريم وتقاليدنا الخاصة، يتوجب على البلدان الأعضاء في رأيي أن تلعب دوراً استباقياً في هذا الصدد. ومن ثم تبرز الأهمية الكبرى لأن تتولى البلدان الأعضاء وضع الاستراتيجيات والأدوات المتطورة والناجحة للتمويل الإسلامي.

وفي هذا الشأن، فإن اختيار "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" موضوعاً لجلسة تبادل وجهات النظر الخاصة بالاجتماع الوزاري المقبل للكومسيك ملائم للغاية. وإن شاء الله، سيتم تنفيذ بعض الحلول الفعلية، كماسيتم التوصل إلى نتائج مثمرة بعد المداولات المكثفة التي ستجريها البلدان الأعضاء بحيث تلقى الضوء على المساعي المستقبلية.

المشاركون الموقرون،

وفي ختام كلمتي، أتمنى أن تسهم النقاشات خلال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في تحقيق السلام، والرخاء، والرفاه للأمة الإسلامية.

أشكركم شكراً جزيلاً.

---

[٤] تقرير التمويل العالمي الإسلامي لعام ٢٠١٥.

المرفق

(٤)

الأصل: بالانجليزية

رسالة معالي السيد إياد أمين مدني
أمين عام منظمة التعاون الإسلامي
إلى الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)
(أنقرة، ١٧ مايو/أيار ٢٠١٦)

معالي السيد جودت يلماز،
وزير التنمية بالجمهورية التركية،
المندوبين الموقرين،
المشاركين الموقرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أخاطب هذه الدورة الثانية والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك المنعقدة في انكارا بالجمهورية التركية. كما يطيب لي أن أعرب عن خالص التقدير لتركيا، حكومة وشعبا، على استضافة هذا الاجتماع الدوري، وعلى الضيافة المتميزة التي حظي بها المشاركون كافة.

إن انعقاد اجتماع اليوم للجنة متابعة الكومسيك يأتي مباشرة بعد التنظيم الناجح للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي استضافها فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، وهو ما يضفي المزيد من الأهمية على مداولات هذه الدورة، حيث تسعون جميعكم إلى بحث وتدارس القرارات المختلفة والبالغة الأهمية الصادرة عن هذه القمة التاريخية.

ومما يبعث على الارتياح أنه من ضمن القرارات البارزة التي اتخذتها هذه القمة حول القضايا المرتبطة بالتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تم اعتماد وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥"، وهي خطة عمل بديلة لبرنامج العمل العشري الذي كان التقرير الخاص به يشكل بندا دائما من بنود جدول أعمال اجتماعات الكومسيك بالنظر إلى ضرورة التنسيق الملائم والتآزر فيما بين مختلف الهيئات التنفيذية المشاركة في نشاطات الكومسيك. وبالإضافة إلى دعم مختلف الأهداف والغايات المتعلقة بغيرها من مجالات التعاون الأخرى، تتعهد هذه الوثيقة، فضلا عن أهداف أخرى طويلة الأمد، بتحقيق نسبة ٢٥% من التجارة الإسلامية البينية بحلول عام ٢٠٢٥م.

أما الأهداف الاقتصادية الأخرى فتشمل مجالات الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، والنقل والمواصلات، والطاقة، والصناعة، والسياحة، والتشغيل، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسيستذكر هذا الاجتماع أن إجمالي قيمة التجارة الإسلامية البينية قد سجل عام ٢٠١٥م ماقدره ٨٧٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل نسبة ١٩,٧٨% من إجمالي تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مقارنة مع نسبة ١٤,٥% خلال عام ٢٠١٤م.

وبالرغم من التحقيق الوشيك للهدف التجاري المرسوم والمتمثل في تحقيق نسبة ٢٠%، فإن الأمر يستلزم مضاعفة جهودنا من أجل الحفاظ على هذا الزخم، وذلك من خلال التنفيذ الدقيق لمختلف المبادرات والآليات المتعددة الأطراف والتي وافقت عليها اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يقتضي الأمر الإبقاء على بروتوكول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في صلب أجندة التسهيلات التجارية لدولنا الأعضاء، حتى ونحن نصبو إلى إلغاء الحواجز غير الجمركية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك نموذج الشباك الوحيد، من ضمن مبادرات أخرى عديدة.

وعلى غرار ذلك، فإن تنظيم المعرض التجاري الإسلامي الخامس عشر في الرياض وعقد اجتاعيين هامشيين حول هيئات تنمية التجارة والاستثمارات، سيسعى إلى التعريف بمنتجات بلدان منظمة التعاون الإسلامي لدى ١,٥ مليار مواطن من مواطني دولها الأعضاء، مع التركيز في الوقت ذاته على تنفيذ مختلف إطارات التعاون. كما أن من شأن هذه الفعاليات أن تمهد السبيل كذلك لتسريع وتيرة تنفيذ الاتفاقيتين التوأمتين الجامعتين وهما: الاتفاقية العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، واتفاقية تنمية الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحمايتها وضمانها.

السيد الرئيس،

المندوبين الموقرين،

إن ثمة مسألة أخرى تشغل بال منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، ألا وهي إعداد خطة شاملة للمنظمة من أجل تطوير البنى الأساسية واندماجها، وكانت موضوع اقتراح مماثل تقدم به فخامة رئيس كازاخستان، ويتعلق الأمر بمبادرة "البنى الأساسية الإسلامية والاندماج"، وهي مبادرة ترمي إلى وضع مخطط للتعاون في مجال تطوير البنى الأساسية، من قبيل التجارة، والزراعة، والطاقة، والنقل والمواصلات. وسيسعى عنصر الاندماج في هذه المبادرة إلى تعزيز القرارات الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن إعداد برنامج بديل للبرنامج الخاص بتنمية إفريقيا، وكذا لخطة العمل الحالية للمنظمة الخاصة بالتعاون مع آسيا الوسطى. ومن المقرر كذلك إعداد برامج خاصة لتطوير البنيات الأساسية لفائدة المنطقتين الأخريين للمنظمة، وهما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة شرق وجنوب آسيا وفي الوقت المناسب.

أما في مجال الزرعة والأمن الغذائي، فيسعدني أن أشير إلى أنه، ومنذ أيام قليلة مضت، شهدنا انطلاق مؤسسة متخصصة جديدة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تعنى بمجال الزراعة والأمن الغذائي

في دولنا الأعضاء، ألا وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، انتخبت الجمعية العمومية التأسيسية لهذه المنظمة، والتي عقدت في أستانا بكازاخستان من ٢٦ إلى ٢٨ أبريل ٢٠١٦م، أعضاء مجلسها التنفيذي وكذا أول مدير عام لها. كما أقرت خطة عمل قصيرة الأمد تتضمن برامج تشمل إنشاء صناديق للبحوث الزراعية والعلمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإحداث قاعدة بيانات شاملة حول جميع الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وتأسيس احتياطيات للأمن الغذائي، وإعداد برنامج استثماري للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالإضافة غيرها من المشاريع الأخرى.

وعلاوة على ذلك، يشكل الاحتفال بمدينتي القدس الشريف وكونيا عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، وكذا اختيار المدينة المنورة (العربية السعودية) وتبريز (إيران) عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي، من البرامج الرئيسية الرامية إلى تعزيز التبادلات السياحية بين الدول الأعضاء.

وإنني موقن بأن هذه السلسلة من الأنشطة الاحتفالية، إلى جانب تنفيذ عملنا المشترك حول السياحة الإسلامية، لكفيل بأن يعزز التعاون الإسلامي البيني داخل هذا القطاع الحيوي.

وإنني إذ أتمنى التوفيق والسداد لمداولاتكم في هذا الاجتماع، لواثق تماما من أن توصيات اجتماع لجنة المتابعة ستقطع شوطا طويلا في دعم عملنا المشترك صوب تعزيز التعاون المتبادل والمفيد للجميع بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما يمثل بالتالي الزخم اللازم للنهوض بأهدافنا وغاياتنا المشتركة.

أشكركم على كريم اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المرفق
(٥)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدورة
(أنقرة، ١٦ مايو/أيار ٢٠١٦)

١- انعقد الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الدورة التابعة للكومسيك في ١٦ مايو/آيار ٢٠١٦ في أنقرة على هامش الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

٢- تَرَأَّس الاجتماع السيد محمد متين إيكر، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك. وإلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، حضر الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

- مركز البحوث الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

٣- وافق الاجتماع على النظر في البنود التالية من جدول الأعمال:

- تنفيذ استراتيجية الكومسيك: مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك
  - قائمة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمتماشية مع استراتيجية الكومسيك.
  - التوصيات الخاصة بالسياسة الصادرة عن فرق عمل الكومسيك.
- تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.
  - زيادة الوعي بأنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.
  - تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.
  - تطوير برامج بناء القدرات الفنية على مدى عدة سنوات.
- المساهمات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- تنفيذ مكوّن التعاون الاقتصادي ببرنامج العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥
- ما يستجد من أعمال

تنفيذ استراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنفيذ استراتيجية الكومسيك

٤. إذ سلطت اللجنة الضوء على أهمية ما تقدمه المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من إسهامات في تنفيذ استراتيجية الكومسيك، استعرضت قوائم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥-نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ بما يتماشى مع استراتيجية الكومسيك، على أساس مجالات التعاون، وهي التجارة، والنقل، والاتصالات، والسياحة، والزراعة، والتخفيف من حدة الفقر، والتعاون المالي. وأحاطت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة اللجنة علمًا بالأنشطة المخطط لها.

٥. استعرضت اللجنة نموذج صيغة قائمة الأنشطة التي أعدها مكتب تنسيق الكومسيك تماشيا مع طلب الاجتماع السابع والعشرين للجنة الدورة. وبعد المداولات، طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك تبسيط صيغة النموذج كي تكون أكثر سهولة في الاستخدام، وتعميمها بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في غضون شهر واحد للوقوف على آرائها وملاحظاتها النهائية.
(ترد قائمة بالأنشطة التي نظمتها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تماشيا مع استراتيجية الكومسيك فيما بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، في المرفق رقم ١.)

٦. شددت اللجنة على أن التوصيات الخاصة بالسياسات والصادرة عن فرق عمل الكومسيك، يمكن أن تفيد المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تخطيط أنشطة وبرامج التعاون المستقبلية. وخلال مناقشة السبل والوسائل الممكنة للإسهامات المحتملة للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ التوصيات الخاصة بالسياسات من جانب الدول الأعضاء، أحيطت اللجنة علما بأنه يمكن للمؤسسات دعم كل توصية من التوصيات الخاصة بالسياسات من خلال برامج التدريب وإجراء الدراسات والمسوح وبناء الخبرات في الدول الأعضاء، والتي سيتم تمويلها إما عن طريق آلية تمويل مشروعات الكومسيك أو آليات التمويل الخاصة بالمؤسسات.

تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

٧. فيما يتعلق بالبند الفرعي الأول، وهو "زيادة الوعي بأنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي"، أشادت اللجنة بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والبنك الإسلامي للتنمية، لتقديم وتعميم النسخة النهائية للدراسة التي تحمل عنوان "استراتيجية رفع الوعي بالمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وأنشطتها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، قبل الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدورة. علاوة على ذلك، أحيطت اللجنة علما بالمقترحات المقدمة من مركز أنقرة وخصوصا فيما يتعلق بالمشاركة المتبادلة للمطبوعات الخاصة بالمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على مواقعها الإلكترونية، والاستخدام الفعال لقواعد بيانات التدريب الإلكترونية مثل قاعدة بيانات فرص التدريب بمركز أنقرة.

٨. إذ تؤكد على الأهمية الملحّة للجهود المعنية برفع الوعي، وافقت اللجنة على أنه يمكن نشر الدراسة التي أعدتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى نشرة منظمة التعاون الإسلامي التي أعدتها الأمانة للعامة لمنظمة التعاون الإسلامي، على المواقع الإلكترونية للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال استخدام وسائل بديلة مثل مشاركة اللافتات/الروابط أو إنشاء أطر مدمجة في الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل رفع الوعي وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وبغية تحقيق المزايا المحتملة لاستخدام وسائل الإعلام واسعة الانتشار، شددت اللجنة على أهمية بث مقاطع الفيديو للبرامج التدريبية المحددة ضمن منصات تبادل مقاطع الفيديو الشائعة من أجل تعزيز تأثيرها وزيادة عدد المستفيدين منها.

٩. فيما يتعلق بالبند الفرعي الثاني" تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى،" رحبت اللجنة بإدراج إسهام المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجان الدائمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بنود جدول أعمال الاجتماعات التنسيقية بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، كما رحبت بمناقشة هذا الأمر باستفاضة أثناء الاجتماع التنسيقي الأخير.

١٠. وبالنسبة للمشروع المعني بإنشاء/تحديث قاعدة بيانات إحصائية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي الذي أطلقه مركز أنقرة، أطلع ممثلو مركز أنقرة اللجنة أن المركز يضطلع بأعمال هامة تتماشى مع قرارات لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛ ووفقاً لذلك، يعتزم مركز أنقرة على الاستمرار في تحديث قاعدة البيانات حتى نهاية ٢٠١٦.

١١. فيما يتعلق بالبند الفرعي الأخير "وضع برامج فنية لبناء القدرات لعدة سنوات"، فإن اللجنة أكدت أنه يمكن وضع برامج رائدة حول موضوعات هامة مثل تيسير التجارة، أخذةً في الاعتبار تنفيذ مشروعات/أنشطة المساعدات الفنية وتنمية القدرات للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تحت مظلة البرامج ذات الصلة (مثل مبادرات الربط العكسي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبرامج التعاون الإقليمي، وبرامج مركز أنقرة)، كما أن حشد الموارد اللازمة لهذه البرامج التي تدوم لعدة سنوات في غاية الأهمية بالنسبة لنجاح أية مساعٍ تبذل في هذا الصدد. وأهابت اللجنة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن تقدم الخصائص الرئيسية لنموذج برنامج لبناء القدرات يدوم لعدة سنوات وفقاً لما اكتسبوه من خبرات، وأفضل الممارسات، بحيث يكون من الممكن الانتفاع به في المبادرات المستقبلية.

الإسهامات الممكنة للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تطبيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

١٢. أطلع ممثلو مركز أنقرة اللجنة على عملهم الأخير المعني بتحديد مناطق أهداف التنمية المستدامة التي تتصدر قائمة الأولويات، وكذا بتقييم احتياجات القدرات بالدول الأعضاء بناءً على طلب الدورة الواحدة والثلاثين للكومسيك. وأحاطت اللجنة علماً بأنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في هذا الموضوع بما في ذلك حشد رأس المال الاجتماعي الإسلامي.

تفعيل مكون التعاون الاقتصادي لبرنامج العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥

١٣. بالنسبة لتفعيل المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥، أحاطت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي اللجنة أنه سيتم إعداد مشروع خطة التنفيذ بالتشاور مع المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومع مدخلات ووجهات نظر اللجان الدائمة، وسيتم توزيعها على أصحاب المصالح ذوي الصلة. فضلاً عن ذلك، أكدت اللجنة أهمية آليات المتابعة والمراقبة لضمان التنفيذ الناجح لبرنامج العمل العشري الجديد.

ما يستجد من أعمال

١٤. اختتم الاجتماع أعماله بتقديم وافر الشكر.

المرفق
(٦)

الأصل بالانجليزية

COMCEC

جدول أعمال

الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة، ١٧-١٨ مايو/ أيار، ٢٠١٦)

١- افتتاح الاجتماع وإعتماد جدول الأعمال

٢- تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها

٣- تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي

٤- التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٥- تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي

٦- النهوض بوسائل النقل والاتصالات

٧- تنمية قطاع سياحي مستدام وتنافسي

٨- زيادة إنتاجية قطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي

٩- القضاء على الفقر

١٠- توطيد أواصر التعاون المالي

١١- الإعداد لجلسة تبادل وجهات النظر حول "وضع استراتيجيات تمويل إسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

١٢- مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك

١٣- ما يستجد من أعمال

١٤- اعتماد التقرير

المرفق
(٧)

التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة

خلال الاجتماع السابع للفريق العمل المعني بالتجارة، عُقدت جلسة لمناقشة الإجراءات الخاصة بالسياسات التي يمكن اتخاذها للتقريب بين سياسات الدول الأعضاء في مجال توحيد المواصفات. وقد تم تحديد البنود التي تمت مناقشها في هذه الجلسة، من خلال النظر في الدراسة التحليلية التي تحمل عنوان "تعزيز قدرة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على الالتزام بالمواصفات الدولية"، وكذا ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك خصيصًا لغرض هذا الاجتماع.

التوصية الأولى الخاصة بالسياسات: تطوير / تعزيز جودة البنية الأساسية الوطنية

الأساس المنطقي:

تمثل جودة البنية الأساسية الفاعلة عنصرًا مهمًا من عناصر البيئة التجارية المواتية، وقد تساهم في تيسير إمكانية وصول البلدان إلى الأسواق الدولية. ومن ثم، هناك مبررات اقتصادية وتنافسية قوية تدفع البلدان إلى تطوير بنيتها الأساسية. فطالما كانت الأسواق التصديرية الهامة تتبع المواصفات الدولية، يتعين على الصناعات المحلية الامتثال لتلك المواصفات، وفحص منتجاتها، والحصول على شهادة امتثال قبل أن تتمكن من الدخول إلى سوق التصدير. ونظرًا لانتشار استخدام هيئات توحيد المواصفات الدولية مثل الأيزو، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والدستور الغذائي، أصبحت هناك متطلبات مشتركة تحتم على شركات البلدان النامية تلبية المعايير الدولية لتتمكن من التصدير إلى الأسواق الخارجية. ولا يعتمد تطوير جودة البنية الأساسية الوطنية على الموارد المالية فحسب، ولكنه يشمل أيضًا القدرات البشرية والتقنية التي تفتقر إليها الكثير من البلدان النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتسع جدول أعمال وضع المواصفات الوطنية وجودة القدرات ليغطي المؤسسات والوكالات، والقواعد واللوائح، والروابط مع المؤسسات والقواعد العالمية والإقليمية.

وقد يمثل اتباع النهج الإقليمي أحد سبل التعامل مع هذه القضية، خاصة في البلدان النامية، حيث من الممكن ألا يدعم حجم النشاط الاقتصادي تكاليف جودة البنية الأساسية. ومن المهم اتباع النهج الإقليمي، حيث أن التعاون الإقليمي وتقسيم العمل في مجال خدمات جودة البنية الأساسية (توحيد المواصفات،

والمعايير، والاختبار، وتقييم الامتثال، والاعتماد، وضمان الجودة) سوف يسمح للبلدان بحشد مواردها، وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم. ومن المهم كذلك أن تساهم المبادرات الإقليمية في تسهيل اعتماد المعايير الدولية ودعمها. وهناك عنصر آخر مهم في هذا الصدد، ويتمثل في ربط وتنسيق سياسات واستراتيجيات الجودة الوطنية للبلدان مع المبادرات الإقليمية.

التوصية الثانية الخاصة بالسياسات: دعم جهود الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في أعمال الهيئات توحيد المواصفات الدولية

<u>الأساس المنطقي:</u>

تتولى هيئات المواصفات الدولية في المقام الأول مسؤولية توحيد مواصفات على المستوى الدولي. وتشترك جميع الهيئات الدولية للمقاييس في كونها الجهة المسؤولة عن وضع المعايير التي يمكن أن تعتمدها هيئات المواصفات الوطنية فيما بعد. ويجب أن تكون المواصفات الصادرة عن هذه الهيئات قابلة للتطبيق على نطاق واسع في مختلف السياقات. وتختلف البلدان اختلافًا كبيرًا فيما يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية، وتفضيلات المستهلكين فيما يتعلق بمختلف القضايا، ومستوى التحول الصناعي، بالإضافة إلى سائر العوامل المؤسسية والثقافية. ولهذا السبب، من المهم أن تشارك البلدان بفاعلية في عمل هيئات المواصفات الدولية، حتى يتسنى تطبيق المعايير الناتجة وفقًا لظروف كل دولة. وبالإضافة إلى المشاركة، من المهم أن تتعاون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في لجان/ هيئات المنظمات الدولية لتوحيد المقاييس للأسباب التالية: أ) وضع مواصفات مجموعات معينة من المنتجات التي تُعد فريدة من نوعها أو مهمة للغاية بالنسبة إلى الدول الأعضاء ب) تعزيز القوة التصويتية للدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، تمثل المشاركة في حد ذاتها تحديًا خاصًا بالنسبة إلى البلدان النامية، وخاصة تلك التي مازالت جودة البنية الأساسية الوطنية بها في مرحلة مبكرة من التطوير، ولم يحرز توحيد المواصفات تقدمًا ذا شأن على الصعيد الوطني. ومن ثم، تواجه هذه الدول خطرًا حقيقيًا يتمثل في أن المواصفات الدولية قد لا تعكس الظروف السائدة في الدول الأعضاء الأقل دخلاً. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري البدء في أنشطة التعاون بين الدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات، ونظيراتها التي تتمتع بجودة متطورة للبنية الأساسية الوطنية بغية تبادل الخبرات ودعم جهودها الرامية إلى المشاركة الفعالة في توحيد المواصفات على الصعيد الدولي. ومن شأن الامتثال للمواصفات الدولية أن يزيد من القدرة التنافسية

للصادرات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا التجارة فيما بينها، ما يؤدي إلى تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

التوصية الثالثة الخاصة بالسياسات: تعزيز معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لاعتماد المواصفات المنسقة وتطوير جودة البنية الأساسية في دول منظمة التعاون الإسلامي بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الأساس المنطقي:

يقدم معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية فرصا وإمكانات كبيرة للدول الأعضاء، لا سيما بسبب التزامه بالعمل على تحقيق تنسيق دولي أوسع لعناصر جودة البنية الأساسية، وهي، توحيد المواصفات، والمعايير، والاعتماد. وفي هذا الصدد، يمثل دعم الدول الأعضاء واضطلاعهم بمسؤولية عمل معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية عنصرًا أساسيًا من عناصر نجاح المعهد مستقبلاً في تطوير ونشر معايير منسقة في المجالات التي لا تحظى بمواصفات دولية معترف بها، وكذا تطوير خدمات اعتماد خاصة بالعالم الإسلامي مثل الأغذية، ومستحضرات التجميل، والمستحضرات الدوائية، والسياحة الحلال، وغيرها من القضايا ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود مواصفات منسقة بين دول منظمة التعاون الإسلامي ييسر تجارة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء، ما سيعزز من التجارة البينية في نهاية المطاف. وإلى جانب ذلك، يمكن لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية أن يوفر منتدى لتبادل المعلومات، والخبرات، وأفضل الممارسات، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء لتطوير جودة البنية الأساسية.

الأدوات اللازمة للعمل بالتوصيات الخاصة بالسياسات:

فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة: في اجتماعاته القادمة، يمكن لفريق العمل التوسع في المجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه على نحو أكثر تفصيلا.

آلية تمويل مشروعات الكومسيك: في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك، تتم الدعوة للمشروعات كل عام من خلال مكتب تنسيق الكومسيك. ومن خلال الآلية، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل أن تقوم بتقديم مشروعات للتعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب

تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروعات الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشروعات التي اجتازت التصفيات في هذا الصدد.

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية: يتولى معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، بمساعدة أعضائه البالغ عددهم ٣٢ عضوًا، مهمة المساعدة في تطوير جودة البنية الأساسية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ويشمل ذلك تعزيز تنسيق المواصفات بالإضافة إلى سائر جوانب جودة البنية الأساسية مثل المعايير والاعتماد. وبالإضافة إلى تنسيق المواصفات، يوفر المعهد، من خلال اللجان الفنية ولجان المعايير والاعتماد، منتدى هامًا للدول الأعضاء للمناقشة وتبادل الآراء والخبرات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المرفق

(٨)

مقتـــرح
المركز الإسلامي لتنمية التجارة
لتعديل المادة ٢ من اللوائح التنظيمية الداخلية
للمعارض التجارية الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي

"على أي متقدم راغب في استضافة المعارض التجارية الإسلامية العامة، والمعارض المتخصصة، استيفاء المتطلبات التالية:

- ✓ أن يكون المكان المختار به أرض للمعارض مجهزة وفقا للمعايير الدولية؛
- ✓ أن يكون لدى الشركة المشاركة في التنظيم خبرة كبيرة في مجال تنظيم المعارض؛
- ✓ أن يكون لدى الشركة أساس مالي راسخ؛
- ✓ أن تستقبل المدينة طائرات الركاب بشكل منتظم؛
- ✓ أن تخضع طلبات استضافة المعارض التجارية الإسلامية العامة، والمعارض المتخصصة، للدراسة من قِبل لجنة مكونة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والكومسيك".

المرفق
(٩)

التوصيات الخاصة
بالسياسات الصادرة عن الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات

عقد فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات اجتماعه السابع بتاريخ ٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٦ في أنقرة بتركيا، وكان عنوانه "تعزيز صيانة الطرق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأجرى فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات خلال هذا الاجتماع مداولات بشأن تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في مجال صيانة الطرق.

انعقدت جلسة مناقشة بشأن السياسات أثناء الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات، وذلك حول إجراءات السياسات التي يمكن اتخاذها بغية التقريب بين سياسات الدول الأعضاء في مجال النقل الحضري. تم تحديد البنود التي تمت مناقشتها في هذه الجلسة من خلال النظر في كل من الدراسة التحليلية المعنونة "النقل الحضري في المدن الكبرى بمنظمة التعاون الإسلامي"، والإجابات التي وردت من البلدان الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك خصيصاً لغرض هذا الاجتماع. وكانت وثيقة الاجتماع التي أعدت وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي أجري للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات، وكذلك إجابات الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات، هي المدخل الرئيسي للمناقشات. وناقش المشاركون خلال الاجتماع التوصيات التالية الخاصة بالسياسات.

التوصية الأولى الخاصة بالسياسات: وضع استراتيجية وطنية لصيانة الطرق تستند إلى الأدلة والبيانات

<u>الأساس المنطقي:</u>

تتطلب الصيانة الوقائية، كما يشير التعريف، استشراف المستقبل؛ وبالتالي يجب توقع الحالة المستقبلية لشبكة الطرق واتخاذ إجراءات وقائية لمنع التدهور الخطير في شبكة الطرق. ويتطلب تنفيذ ذلك وجود أهداف وغايات واضحة، ومعرفة تامة بالوضع الحالي لشبكة الطرق، وتوفر صور واقعية للأموال المتاحة لتمويل أعمال الصيانة، بالإضافة إلى عنصر مهم للغاية يتمثل في توفر بيانات دقيقة ومواتية وذات صلة لتحديد الأولويات، وإجراء المفاضلات اللازمة عند اتخاذ القرارات بشأن أعمال الصيانة التي سيتم تمويلها والأعمال التي سيتم إرجاؤها. ويجب دمج جميع هذه الموضوعات في استراتيجية وطنية للصيانة.

ويجب أن تحدد أية استراتيجية وطنية لصيانة الطرق أهدافاً وغايات واضحة للأداء و"مستويات خدمة" لمختلف أنواع الطرق التي تضمها شبكات الطرق. كما يجب أن تكون أهداف الأداء ومستويات الخدمة

واقعية بحيث يجب ربطها ربطا واضحا ومباشرا بالموارد المتاحة وتمويل أنشطة الصيانة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الاستراتيجية الوطنية أن تضع تصورا واضحا عند إسناد مسؤوليات تحقيق أهداف وغايات الأداء المذكورة لمختلف أنواع الطرق إلى مؤسسات ومنظمات محددة. كما يجب أن تحدد مصادر وحجم الإيرادات/ الأموال المتاحة لكل من هذه المؤسسات في هذه الاستراتيجية. وكذا يجب أن تكون الاستراتيجية نفسها قائمة على دليل وبيانات موثوقة يتم جمعها دورياً لدعم التطوير المستمر لهذه الاستراتيجية. ويستخدم إطار إدارة الأصول على نطاق واسع، ويمكن أن يشكّل أساساً جيداً لوضع مثل تلك الاستراتيجية الوطنية لصيانة الطرق.

التوصية الثانية الخاصة بالسياسات: ضمان تخصيص تمويل كافٍ ومستدام لصيانة الطرق وزيادة الاستخدام الفعال لأموال الطرق المتاحة من خلال إطار قانوني مناسب وهيكل مؤسسي

<u>الأساس المنطقي:</u>

كشفت البحوث والتجارب أن التمويل غير الكافي وغير الموثوق يمثل حجر عثرة أمام تحسين صيانة الطرق في العديد من البلدان. فالتمويل الكافي والمضمون والمستقر لتنفيذ خدمات الصيانة الدورية ينطوي على أهمية كبرى لشبكة الطرق التي تعمل بصورة جيدة. ويمثل عدد الدول التي ليس لديها صناديق للطرق مشكلة واضحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ رغم أن صناديق الطرق ما هي إلا آلية من شأنها تسهيل تدفق الأموال على نحو كافٍ ومستقر لتمويل أنشطة الصيانة المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى صناديق الطرق التي تم إنشاؤها لا تعمل بنفس مستوى الفعالية؛ إذ يتطلب الأداء الفعال لصناديق الطرق إطاراً قانونياً مناسباً وهيكلاً مؤسسياً. وبصفة عامة، تتسم صناديق الطرق التي تم إنشاؤها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يلي:

- ما زال الأساس القانوني للعديد من صناديق الطرق ضعيفاً، كما أن استقلاليتها غير مضمونة.
- مشاركة أصحاب المصالح في صناديق الطرق محدودة للغاية، إلى جانب اقتصار المساءلة والشفافية في صناديق الطرق في الغالب على إجراء تدقيق مالي سنوي.
- نادراً ما تستخدم صناديق الطرق مؤشرات الأداء القائمة التي تستند إلى البيانات لمراقبة أثر أنشطة التمويل التي تمارسها تلك الصناديق وتقييمها. وبالتالي، ليس هناك ربط بين التمويل والتحسينات في أداء شبكة الطرق.

ونتيجة لذلك، يكون التمويل الكافي والمستقر للصيانة محدوداً في الغالب، وبصفة عامة لا يوجد مصدر تمويل يكرس بصفة خاصة لتمويل أنشطة الصيانة. ويؤدي هذا الوضع بصفة عامة إلى ما يعرف بـ "فجوة الصيانة"، وهو ما يترك أثراً ضاراً على أداء شبكة الطرق.

التوصية الثالثة الخاصة بالسياسات: الاستفادة من عقود الأداء في صيانة الطرق

<u>الأساس المنطقي:</u>

تتميز عقود الأداء بعدة مزايا لإسناد الصيانة إلى القطاع الخاص. ولكي تنفذ تلك العقود، تحتاج الجهات المسؤولة عن الطرق إلى إدارة قادرة لبرنامج الصيانة، ونظام مراقبة جيد، وإجراءات مشتريات تتسم بالوضوح والشفافية. وفي هذا النوع من العقود، يحصل المقاول على أجره شهرياً بناءً على مخرجات الأداء التي تخضع للقياس مقابل معايير تحدد في العقد وليس على أساس المدخلات. وتوقع الغرامات إذا لم تستوف نتائج نشاط معايير العقد، ويمكن تخفيض الأجر أو وقفه لحين إجراء الإصلاحات اللازمة. وتتمثل النقطة الرئيسية في أن التركيز ينصب على تحقيق أهداف الأداء من ناحية النتيجة النهائية؛ أي من ناحية المخرجات. وبالتالي، فالتركيز – على سبيل المثال – لا ينصب على عدد كيلومترات شبكة الطرق التي خضعت للصيانة، ولكن على حالات التأجيل التراكمية – على سبيل المثال – التي نتجت عن أعمال الصيانة على شبكة الطرق. ومن شأن هذا التركيز أن يغير محور الأهمية من مجرد إجراء الصيانة إلى إجرائها بطرق تختصر وقت التعطل والإزعاج الناتج عن أعمال الصيانة.

التوصية الرابعة الخاصة بالسياسيات: إنشاء نظام لإدارة قاعدة بيانات الطرق

<u>الأساس المنطقي:</u>

يتمثل أساس الصيانة الوقائية الفعالة في المعلومات الملائمة؛ أي المعلومات عن حالة شبكة الطرق وحجم المرور على هذه الشبكة. كما أن تنفيذ الصيانة الوقائية بفعالية وبتكلفة معقولة يتطلب أيضاً معلومات عن تكاليف مختلف أعمال الصيانة وآثارها المفيدة. وتظهر الحاجة لهذه المعلومات ليس للوقت الحالي فقط، بل إنها مطلوبة في النماذج أيضاً (نماذج الطلب على النقل، ونماذج تدهور الرصف، ونماذج التكلفة) من أجل التنبؤ بالحالة المستقبلية لشبكة الطرق لتقييم معقولية التكلفة لخيارات واستراتيجيات الصيانة المتعددة حتى يتسنى تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وفقاً لتلك الأولويات. وتعد تكلفة جمع هذه البيانات معقولة مقارنةً بتكلفة أعمال الصيانة نفسها، كما أن مردود توفر تلك البيانات كبير.

الأدوات اللازمة للعمل بالتوصيات الخاصة بالسياسات:

فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات: في اجتماعاته القادمة، يجوز لفريق العمل التوسع في المجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه على نحو أكثر تفصيلا.

آلية تمويل مشروعات الكومسيك: في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك، تتم الدعوة للمشروعات كل عام من خلال مكتب تنسيق الكومسيك. ومن خلال الآلية، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروعات الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشروعات التي اجتازت التصفيات في هذا الصدد. ويمكن أن تتضمن تلك المشروعات تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات البحثية، وتبادل الخبراء، وعقد ورش العمل، وإعداد كل من الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات ومواد/ وثائق التدريب، إلخ.

المرفق
(١٠)

التوصيات الخاصة بالسياسات
للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة

عقد فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة اجتماعه السابع بنجاح في ٤ فبراير/شباط ٢٠١٦، في أنقرة بالجمهورية التركية، تحت *"السياحة الملائمة للمسلمين: فهم جوانب العرض والطلب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*. وخلال الاجتماع، تدارس فريق العمل المعني بالسياحة سبل تحقيق التقارب في السياسات بين الدول الأعضاء فيما يخص السياحة الملائمة للمسلمين. وكان المُدخَل الأساسي في المناقشات هو الوثيقة التي أُعدت وفقًا للاستنتاجات الرئيسية للدراسة التحليلية التي أُجريت من أجل الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة تحت عنوان *"السياحة الملائمة للمسلمين: فهم جوانب العرض والطلب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*، ووفقًا لردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات. وخلال الاجتماع، تناول المشاركون التوصيات الخاصة بالسياسات الواردة فيما يلي.

التوصية الأولى: وضع مبادئ توجيهية أساسية لتحسين الخدمات الأساسية المتعلقة بالسياحة الملائمة للمسلمين.

<u>الأساس المنطقي:</u>

يشهد تعداد السكان المسلمين زيادة سريعة ويُتوقع أن يصل إلى ٢٦% من سكان العالم في ٢٠٣٠. ومن شأن ذلك النمو في عدد السكان المسلمين والزيادة في دخلهم المتاح أن يدفع الملايين إلى السفر من أجل الترويح والمغامرة والاستكشاف. ومع ارتفاع عدد السياح المسلمين، سيظهر في المقابل طلب ضخم على المنتجات والخدمات الحلال/الملائمة للمسلمين. وقد أصبح الكثير من المسلمين مؤخرًا أكثر إدراكا لمسألة الحلال، حيث يفضلون الأطعمة الحلال أو الخدمات الملائمة للمسلمين في أثناء إقامتهم في الفنادق أو قضائهم للعطلات في أماكن معينة.

إلا أن من بين التحديات التي تواجه السياح المسلمين وفقًا *للدراسة التحليلية* هو انعدام الفهم المشترك لدى دول العالم حول المبادئ الرئيسية للخدمات الملائمة للمسلمين. ويزيد هذا التحدي أيضًا من الكلفة التي تتحملها الشركات، حيث إن عليها اتباع ممارسات مختلفة في هذا المجال. كذلك يواجه السياح المسلمون ممارسات تختلف ما بين الشركات فيما يتعلق بخدمات السياحة الملائمة للمسلمين. لذا فإن المبادئ التوجيهية الأساسية للسياحة الملائمة للمسلمين ستساعد الشركات بصورة كبيرة على تقديم خدمات أعلى في جودتها لتلبية احتياجات السياح المسلمين.

التوصية الثانية: زيادة الوعي بسوق السياحة الملائمة للمسلمين بين المعنيين بصناعة السياحة من خلال التوحيد القياسي للمصطلحات المستخدمة في السياحة الملائمة للمسلمين، وإعداد برامج تدريبية حول الوعي بالسوق وخدمة العملاء، واستغلال قنوات التواصل الاجتماعي للترويج والتسويق.

<u>الأساس المنطقي:</u>

على الرغم من أنه مفهوم جديد نسبيًا في قطاع السياحة، إلا أن فهم سوق السياحة الملائمة للمسلمين ومكوناته الرئيسية ضروري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي السنوات الأخيرة، أُدخلت بعض التحسينات لزيادة الوعي بالسياحة الملائمة للمسلمين، حيث وُضع مؤشر للسياحة الحلال، وازداد عدد المطارات التي توفر مطاعم الحلال المعتمدة وأماكن الصلاة، وبدأت بعض خطوط الطيران في تقديم الطعام الحلال على متن رحلاتها. علاوة على ذلك تطورت وكالات السياحة ومنصات التسويق الرقمي حسب احتياجات المسلمين، حيث تصنف شركة HalalTrip.com التي مقرها سنغافورة الفنادق والمنتجعات من حيث ملاءمتها للحلال منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، وتوفر الشركة إجازات ملائمة للمسافرين المسلمين إلخ. كما أطلقت بعض وكالات السياحة مؤخرًا السياحة الحلال الفاخرة التي تركز على "تنظيم" التجارب السياحية الممتازة مثل الجولة الحلال عبر الصين وهونج كونج. وبخلاف ما سبق، عُقدت عدة مؤتمرات عن السياحة الحلال والملائمة للمسلمين لتعزيز الوعي في هذا المجال.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن الوعي بسوق السياحة الملائمة للمسلمين – باستثناء بعض الدول – لا يزال ضعيفًا جدًا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. كما يوجد تضارب في استخدام المصطلحات والتعاريف المتعلقة بالجوانب المختلفة للسياحة الملائمة للمسلمين. لذا هناك حاجة للآتي:

- توحيد المصطلحات المستخدمة في السياحة الملائمة للمسلمين
- طرح برامج تدريبية حول الوعي بالسوق وخدمة العملاء للعاملين في السياحة والفنادق في كل جوانب السياحة الملائمة للمسلمين.
- استغلال قنوات التواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات الإعلامية الأخرى لتوفير منابر لتسويق منتجات السياحة الملائمة للمسلمين وخدماتها أمام جمهور أوسع.

التوصية الثالثة: تقديم خدمات وتأسيس منشآت للرعاية الصحية في سوق السياحة الملائمة للمسلمين من خلال تحديد نقاط القوة المختلفة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وبناء مراكز تخصصية، وإعداد برامج الحفاظ على الصحة وطرح أدوية تقليدية/بديلة.

<u>الأساس المنطقي:</u>

إن السياحة العلاجية واحدة من الأسواق النامية في قطاع السياحة. وهي تعني السفر إلى بلد أخرى بغرض الحصول على علاج طبي أو رعاية كبار السن. وفي سبيل جذب المرضى المسلمين، بدأت العديد من الدول تقديم خدمات ملائمة للمسلمين، كالأغذية الحلال، والأدوية الحلال، وأماكن العبادة وغير ذلك. ووفقًا للدراسة التحليلية، فإن منظمة التعاون الإسلامي لديها قدرات ضخمة غير مستغلة في مجال السياحة العلاجية الملائمة للمسلمين مقابل تكاليف أكثر انخفاضًا. إلا أنه يوجد نقص في الوعي بقطاع الرعاية الصحية الملائمة للمسلمين في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يمكن تشجيع سوق الرعاية الصحية الملائم للمسلمين في الدول الأعضاء على جذب الزوار المسلمين الراغبين في الحصول على الرعاية الصحية من خلال تحديد نقاط القوة المختلفة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وبناء مراكز تخصصية، وإعداد برامج الحفاظ على الصحة وطرح أدوية تقليدية/بديلة بناء على نقاط القوة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

التوصية الرابعة: إطلاق تحالف بين وكلاء السياحة/منظمي الرحلات الملائمة للمسلمين الذين يستهدفون سوق السياحة الملائمة للمسلمين.

<u>الأساس المنطقي:</u>

إن وكلاء السياحة ومنظمي الرحلات هم اللاعبون الأساسيون في نمو سوق السياحة الملائمة للمسلمين في الدول الأعضاء. ومن أجل خدمة العملاء المسلمين بصورة سليمة، ينبغي لوكلاء السياحة ومنظمي الرحلات أن يكونوا على وعي بما يفضله المسافرون المسلمون وكذا باحتياجاتهم. إلا أنه وفقًا لما جاء في الدراسة التحليلية لا يركز على سوق السياحة الملائمة للمسلمين سوى قليل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها منافسة اللاعبين الدوليين عندما يدخلون سوق السياحة الملائمة للمسلمين. ومن أجل دعم هؤلاء اللاعبين الأساسيين، يمكن للدول الأعضاء أن تطلق تحالفًا بين وكلاء السياحة ومنظمي الرحلات الملائمة للمسلمين الذين يستهدفون سوق السياحة الملائمة للمسلمين تحديدًا.

<u>الأدوات اللازمة للعمل بالتوصيات الخاصة بالسياسات:</u>

- **فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة:** في اجتماعيه القادمين، سيبحث فريق عمل الكومسيك السياسة الرئيسية والفرعية الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه على نحو أكثر تفصيلا. وسيُعقد الاجتماعان الثامن

والتاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة تحت عنواني: "السياحة الملائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات السياحة الملائمة للمسلمين وخدماتها في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" و "السياحة الملائمة للمسلمين: التنظيم والتوحيد القياسي والاعتماد" على التوالي.

- ***آلية تمويل مشروعات الكومسيك:*** في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك، تتم الدعوة لتقديم المشروعات كل عام من خلال مكتب تنسيق الكومسيك. ومن خلال الآلية، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه ومجالاتها الفرعية، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروعات الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشروعات التي اجتازت التصفيات في هذا الصدد. ويمكن أن تتضمن تلك المشروعات تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات البحثية، وتبادل الخبراء، وعقد ورش العمل، وإعداد كل من الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات ومواد/وثائق التدريب، إلخ.

- ***منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك:*** في الاجتماعات التالية، قد يتناول منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك المجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه من وجهة نظر القطاع الخاص. وفي هذا السياق، عُقد الاجتماع الرابع للمنتدى في ١٤-١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ تحت عنوان "الترويج لمنتجات السياحة الملائمة للمسلمين وخدماتها في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي."

- **معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية:** يمكن الاستفادة من اللجنة الفنية التابعة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية المعنية بالسياحة والخدمات ذات الصلة في تطوير/تنسيق معايير السياحة الملائمة للمسلمين في الدول الأعضاء.

المرفق
(١١)

التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع
لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة

انعقد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة بنجاح في ٣ مارس/آذار ٢٠١٦ في أنقرة، بالجمهورية التركية تحت عنوان "تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع، ناقش فريق العمل المعني بالزراعة سبل تقريب السياسات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بخسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء. وتعد الوثيقة الصادرة عن الجلسة، والتي تم إعدادها بما يتفق مع النتائج الرئيسية للدراسة التحليلية التي أُعدت خصيصا للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة، وكذا ردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات، المُدخل الرئيسي للمناقشات. كما ناقش المشاركون في الاجتماع التوصيات الخاصة بالسياسات والواردة أدناه.

التوصية الأولى الخاصة بالسياسات: تحديد فجوات المعرفة والمعلومات المتعلقة بمستويات والأسباب الرئيسية لخسائر الغذاء في المزارع للمحاصيل الرئيسية والمنتجات الغذائية بغية توفير الحلول لكل من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

<u>الأساس المنطقي:</u>

عالميا، بُذلت الجهود الحثيثة لتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة الناتج الزراعي، وتعزيز أانشطة المزارع، وتشجيع رواد الأعمال في مجال الاستثمارات في الصناعات الغذائية لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء. ومؤخرا، وضعت العديد من الدول المتقدمة، والمنظمات الدولية، والمنابر متعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين، مسألة خسائر وهدر الغذاء على جدول أعمالها. ورغم التقدم الدولي المُحرَز فيما يتعلق بتقييمات خسائر الغذاء وتقليل خسائر الغذاء، لم تصل المساعي الرامية إلى تقليل خسائر الغذاء للمستويات المرغوبة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوافر لديها موارد هائلة من الأيدي العاملة، والأراضي، والمياه، والأسمدة، ورأس المال، والطاقة.

وفي هذا الصدد، فإن تحديد الأسباب المحتملة لخسائر الغذاء وتقديم الحلول لخسائر المحاصيل وغذاء الحيوان والمنتجات السمكية ذات الأهمية الكبيرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سوف يساعد في الحد من خسائر الغذاء وضمان الأمن الغذائي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. رغم ذلك، فإن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تفتقر إلى البيانات/المعلومات اللازمة والمتعلقة

بمستويات والأسباب الرئيسية لخسائر الغذاء في المزارع. ومن ثم، فمن أجل الكشف عن المستوى الدقيق لخسائر الغذاء في المزارع وتطوير سياسات سليمة لمواجهة تلك الخسائر، يمكن إجراء دراسات تقييمية شاملة حول خسائر الغذاء للدول الأعضاء من خلال استخدام الموارد المحلية والدولية. علاوة على ذلك، يمكن تشجيع مشاركة الدول الأعضاء في دراسات الحالة المتعلقة بتقييم خسائر الغذاء والتي تُجرى تحت رعاية المنظمات الدولية.

التوصية الثانية الخاصة بالسياسات: تحسين/تطوير أنشطة الإرشاد والتدريب والانتشار الزراعي لتقليل خسائر الغذاء في المزارع.

الأساس المنطقي:

تُعد أنشطة الإرشاد والتدريب والانتشار الزراعي وتوفير المعلومات اللازمة للمزارعين أدوات أساسية في الحد من خسائر الغذاء في المزارع. وفي هذا الصدد، فإن توفير المعلومات اللازمة للمزارعين حول الممارسات الأساسية، مثل المكافحة المتكاملة للآفات، والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإدارة التربة والمياه، واستخدام مؤشرات النضج، وممارسات الحصاد والمناولة الحذرة، والمعالجة الملائمة للبذور والدرنات أو تجفيف الحبوب والبقول والبذور الزيتية، يحظى بأهمية بالغة في هذا الشأن. ولتوضيح ذلك، فمن أجل استخدام الكيماويات الزراعية بطريقة سليمة في مكافحة الآفات، ينبغي أن يكون المزارعون على دراية بمعدلات الاستخدام، وفترة وشروط الاستخدام، وإجراءات السلامة، وغيرها.

كما يمكن أن تكون أنشطة الإرشاد والتدريب والانتشار الزراعي ذات أهمية حيوية للغاية في تحديد وتحليل مشاكل الإنتاج التي يواجهها المزارعون. علاوة على ذلك، يمكن تقديم طرق وتقنيات زراعية حديثة ضمن أنشطة الإرشاد والتدريب والانتشار الزراعي، بغية زيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الزراعي. كما أن تعميم ونشر التقنيات المختلفة عبر تقديم شروح للمزارعين سوف يساهم في تعزيز عمليات الإنتاج الزراعي.

التوصية الثالثة الخاصة بالسياسات: تطوير برامج/مشروعات خاصة لمواجهة خسائر الغذاء في المزارع في سلاسل القيمة الزراعية بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

الأساس المنطقي:

تؤثر الممارسات أو الأساليب المتبعة أثناء مرحلة الحصاد في عملية الإنتاج تأثيرا مباشرا على مستوى خسائر الغذاء في المزارع ومن ثم على الإنتاجة الزراعية. على سبيل المثال، إذا لم تحصل المحاصيل

على التغذية الملائمة، أو كانت تعاني من الآفات، أو الأضرار الناتجة عن حروق الشمس أو الرياح، فسوف يؤدي ذلك إلى نقص المحصول.

وفي هذا الإطار، يمكن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تصميم وتقديم مشروعات نموذجية، وبرامج تعليم إلكتروني، وسلسلة من ورش العمل للمزارعين حول تقييم خسائر الغذاء، وتقليل خسائر الغذاء، وتكاليف وفوائد إدخال التعديلات على ممارسات الحصاد والمناولة للمجموعات المختلفة من الأغذية. ويمكن أن تصف تلك "المشروعات النموذجية" الإجراءات الرئيسية، وحزم التكنولوجيا، وأن تتضمن الميزانيات التي يمكن استخدامها لتطوير مشروعات مماثلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقليل الخسائر في سلاسل القيمة. ومن ثم، فإن تطوير المشروعات التي تستهدف الجهود المتضافرة والتي يمكن تنفيذها عمليا باستخدام الموارد الحالية يمكن أن يعزز الإجراءات الجماعية التي يتم اتخاذها لتقليل خسائر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الأدوات اللازمة للعمل بالتوصيات الخاصة بالسياسات:

فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة: في اجتماعاته القادمة، يمكن لفريق العمل التوسع في المجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه على نحو أكثر تفصيلا.

آلية تمويل مشروعات الكومسيك: في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك، تتم الدعوة للمشروعات كل عام من خلال مكتب تنسيق الكومسيك. ومن خلال الآلية، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروعات الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشروعات التي اجتازت التصفيات في هذا الصدد. وقد تتضمن تلك المشروعات تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات البحثية، وتبادل الخبراء، وعقد ورش العمل، وإعداد كل من الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات، ومواد/وثائق التدريب، إلخ.

المرفق
(١٢)

التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر

عقد فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعه السابع بنجاح في ١١ فبراير/شباط ٢٠١٦، بأنقرة بعنوان" نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي." وخلال الاجتماع، أجرى فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر مداولات حول تقريب السياسات بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية. وكانت الوثيقة الصادرة عن الاجتماع التي تم إعدادها، وفقًا للنتائج الرئيسية الخاصة بالدراسة التحليلية التي أجريت للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر، وكذا وفقًا لردود البلدان الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات، بمثابة المدخل الأساسي للنقاشات. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التوصيات الخاصة بالسياسات المذكورة أدناه.

التوصية رقم ١: تعزيز رسمية الأعمال في سوق العمل من خلال خلق بيئة تنظيمية لتيسير تحويل الأعمال ذات الطابع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وزيادة إنتاجية المعينين بشكل غير رسمي والعاطلين لفترات طويلة من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات، وخدمات الائتمان وتنمية الأعمال.

<u>الأساس المنطقي:</u>

يشيع التوظيف غير الرسمي في كثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي تتقلص معه الحماية الاجتماعية فيما يختص بالدخل، والصحة، والأمن، والتأمين الخاص بالبطالة، ومن ثم زيادة احتمالية التعرض للمخاطر. ونظرًا لانتشار القطاع غير الرسمي في أغلب الأحيان، لا تدخل شرائح كثيرة من سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار سياسات التأمين الاجتماعي، بحيث أصبحت هذه الشرائح ما يستهدفه نظام شبكة الأمان الاجتماعي بسبب حالة الفقر الذي يرزحون تحته. ولخفض الخطر النابع من الفقر، ومن ثم خفض الحاجة إلى برامج شبكة الأمان الاجتماعي، فالحاجة ملحة لتحسين فرص التوظيف الرسمي.

إن زيادة حصة التوظيف الرسمي سوف تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛ لذا، ثمة حاجة لبذل الجهود على مستوى كل من الشركات والعاملين. فأما على مستوى الشركات، ينبغي

للحكومات خلق بيئة تنظيمية تمنع التوظيف غير الرسمي، كما يتوجب عليها دعم الأعمال الصغيرة بغبة إدماجها في التوظيف الرسمي. وعلى صعيد أخر، ينبغي تمكين المعينين بشكل غير رسمي من رفع قدراتهم الإنتاجية حتى يتسنى لهم العمل في القطاع الرسمي الذي غالبًا ما يتطلب مهارات وقدرات عالية. لذا، من الممكن تقديم وتحسين التدخلات والسياسات الفاعلة لسوق العمل (مثل برامج التدريب وتنمية المهارات)، وكذا فرص الائتمان وتنمية الأعمال.

التوصية رقم ٢: تعزيز تغطية الرعاية الصحية الحرة والعالمية للمجموعات الضعيفة

<u>الأساس المنطقي:</u>

إن المؤشرات الصحية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، على وجه العموم، غير واعدة؛ حيث يعد الأطفال والنساء من المجموعات الأكثر ضعفاً من حيث تعذر وصولهم لخدمات الرعاية الصحية على نحو مناسب؛ ولا سيما أن البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط ينخفض فيها متوسط عمر الفرد (حيث يتراوح ما بين ٤٥ و٦٠ مع وجود بعض الاستثناءات)، كما تشهد هذه البلدان ارتفاعاً في معدلات وفيات الأطفال والأمهات حيث تصل تلك المعدلات إلى (٣٠-١٥٠/١٠٠٠ للأطفال، و١٠٠-١٢٠٠/١٠٠،٠٠٠ للأمهات). فضلا عن ذلك، تنتشر المجموعات الأكثر ضعفاً من الأطفال والنساء في البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط بشكل يفوق الحد.

تتمتع بعض البلدان الأعضاء بمستوى رعاية صحية عالمي؛ كما أن بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ولا سيما البلدان ذات الدخل فوق المتوسط والدخل المرتفع) لديها القدرة على طرح هذا النظام في بلادها. وعلى صعيد آخر، من الممكن طرح نظام صحي فاعل يغطي تكاليف المجموعات الأكثر فقراً؛ حيث يسهم ذلك في تراكم رأس المال البشري للبلاد وكذا المؤشرات الصحية والديموغرافية.

التوصية رقم ٣: وضع برامج خاصة لشبكة الأمان الاجتماعي لتحسين إمكانية نفاذ الأطفال الضعفاء للخدمات الصحية والتعليمية بغية منع انتقال ظاهرة الفقر بين الأجيال

الأساس المنطقي:

تمتلك جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برامج لشبكة الأمان الاجتماعي؛ بيد أن هذه البرامج، في عديد من البلدان الأعضاء لا تسهم في التنمية الاقتصادية بالمستوى المطلوب، حيث يعد الافتقار إلى رأس المال البشري المناسب من بين التحديات الشائعة التي تواجه البلدان الأعضاء. ففي واقع الأمر، يشكل انخفاض معدلات رأس المال البشري في أغلب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دائرة مفرغة؛ حيث يؤدي إلى انخفاض في الدخل، فيفضي الانخفاض في الدخل بدوره إلى الفقر الذي سيتمخض عنه انخفاض في رأس المال البشري للجيل المقبل.

وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجابه الشباب مخاطر شتى مثل عدم الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، صعوبة دخول سوق العمل الرسمي، ومن ثم البطالة. وفي هذا الصدد، ينبغي تصميم برامج شبكة الأمان الاجتماعي بحيث تدعم رأس المال البشري ومن ثم النمو الاقتصادي. لذا، فعند توفير المساعدة الاجتماعية للفقراء، ينبغي دعم أطفالهم لتحسين فرص حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم.

التوصية رقم ٤: تصميم برامج خاصة لشبكة الأمان الاجتماعي بغية توفير حد أدنى من الدخل بشكل منتظم لغير القادرين على العمل (مثل ذوي الإعاقة، والأسر المعيشية التي تعيلها المرأة ، وكبار السن الذين لا معاش لهم)، وكذا وضع برامج لشبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك برامج التنشيط) للقادرين على العمل

الأساس المنطقي:

يجب التفرقة في برامج شبكة الأمان الاجتماعي بين القادرين على العمل وغير القادرين عليه. فأما بالنسبة للقادرين على العمل، ينبغي دمج هذه البرامج في برامج سوق العمل لخفض الاعتماد على

برامج شبكة الأمان الاجتماعي، ولخفض معدلات الفقر بشكل متواصل. فعند تلقي هؤلاء الأفراد المساعدة الاجتماعية، ينبغي إعدادهم أيضاً لدخول سوق العمل و/أو العمل في المهن ذات الأجور العالية. ويواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما فيما يختص بالبالغين، مخاطر مثل انخفاض رأس المال البشري الذي يتم ترجمته عادة على أنه يرجع إلى انخفاض الأجور بسبب العمل غير الرسمي وغير الثابت، كما تواجه خطر قلة فرص التوظيف والبطالة. لذا، يجب توفير المساعدة الاجتماعية بالتوازي مع برامج سوق العمل للبالغين.

وعلى نحو آخر، ثمة من لا يستطيع دخول سوق العمل بسبب إصابتهم بإعاقة، أو أعمارهم، أو مسؤوليات الرعاية، كما أنهم يعيشون على دخول غير مناسبة؛ لذا، يحتاج هؤلاء إلى إمدادهم بحد أدنى من الدخل بشكل منتظم بحيث يضمن لهم مستوى معيشي كريم.

الأدوات المستخدمة في تفعيل التوصيات الخاصة بالسياسات:

فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر: قد يتناول فريق العمل بمزيد من التفصيل، أثناء اجتماعاته المتتالية، المناحي الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه.

إدارة دورة مشروع الكومسيك: تحت مظلة إدارة دورة مشروع الكومسيك، يطلق مكتب تنسيق الكومسيك دعوة لتقديم المشروعات كل سنة. فمن خلال إدارة دورة مشروع الكومسيك، من الممكن للبلدان الأعضاء المشاركة في فرق العمل تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف، على أن يتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ومن أجل تفعيل المناحي الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، من الممكن للبلدان الأعضاء الانتفاع من إدارة دورة مشروع الكومسيك، كما قد يقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتمويل المشروعات الناجحة في هذا الشأن. وقد تتضمن هذه المشروعات تنظيم حلقات النقاش، وبرامج التدريب، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورش العمل، فضلًا عن إعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، والمواد العلمية والوثائق المستخدمة في التدريب.

المرفق
(١٣)

مشروع التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي المعدة خصيصا للجلسة الوزارية الثانية والثلاثين لتبادل وجهات النظر

قررت الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك اختيار"وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" موضوعًا لجلسات تبادل وجهات النظر للدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، وطلبت من فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي الخروج بالتوصيات الخاصة بالسياسات حول الموضوع المشار إليه، ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الثادية والثلاثين للكومسيك. في هذا الإطار، وفي ضوء المناقشات التي جرت خلال الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي والتقرير البحثي الذي أُعِدَّ خصيصًا لهذا الاجتماع، توصل المشاركون إلى التحديات والمشكلات التالية، و إلى خيارات السياسات الممكنة فيما يتعلق بوضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء.

التحديات والمشكلات:

في ضوء المناقشات التي جرت خلال الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي، أكد المشاركون على التحديات والمشكلات التالية التي قد تطرأ:

- قصور النظم التنظيمية
- نقص البنية التحتية لحوكمة الشريعة الإسلامية
- نقص البنية التحتية اللازمة بالمؤسسات
- نقص أدوات التمويل الإسلامي وخدماته
- نقص البرامج الأكاديمية وبرامج التدريب المتخصصة والمتعلقة بالتمويل الإسلامي
- الافتقار إلى المبادرات، مثل حملات رفع الوعي العام لتعزيز التمويل الإسلامي
- نقص استراتيجيات/سياسات التمويل الإسلامي المتنوعة التي تستهدف تلبية احتياجات المستثمرين المختلفة
- الافتقار إلى فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل
- انخفاض مستوى اندماج التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي
- نقص السيولة لدى البنوك الإسلامية
- نقص الأبحاث المتميزة، والنقاشات الفكرية المثمرة

التوصيات الخاصة بالسياسات:

بالنظر إلى التحديات والمشكلات الواردة أعلاه، أكدت التوصيات الخاصة بالسياسات خلال الاجتماع السادس ما يلي:

١. **الأطر القانونية، والتنظيمية، والمحاسبية، والضريبية:**

- مراجعة القواعد والمبادىء التوجيهية المالية الإسلامية المتاحة لضمان توافقها مع مبادىء الشريعة الإسلامية
- إنشاء وكالة مستقلة لرصد المنتجات والمبادلات التجارية في الأسواق الثانوية
- وضع بنية تحتية قانونية لتعزيز نمو النظام المالي الإسلامي
- وضع مباديء توجيهية معينة للإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل على رفع درجة الشفافية
- ضمان الحيدة الضريبية في الصفقات المالية الإسلامية بغية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص عليها

٢. **حوكمة الشريعة الإسلامية والرقابة:**

- تشكيل مجلس قومي للشريعة/ كيان مؤسسي هام لتوفير الرؤى والحوكمة في مجالس المؤسسات المالية الداخلية والمستقلة المعنية بالشريعة
- إجراء ندوات وبرامج تدريبية لدارسي الشريعة حول العمليات المالية الإسلامية وتطوير المنتجات
- زيادة التعاون بين علماء الشريعة وإدارة التمويل الإسلامي.

٣. **البنية التحتية:**

- إنشاء أسواق ثانوية للمنتجات المالية الإسلامية
- إنشاء بورصات للمنتجات المالية الإسلامية
- تبني/ مواءمة المعايير الدولية الصادرة عن الأدوات المالية الإسلامية (مثل: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلخ)
- وضع أطر لإدارة السيولة للأدوات المالية الإسلامية
- تحسين قدرات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية

٤. **المنتجات والخدمات:**

- زيادة نطاق المنتجات والخدمات الإسلامية لتفي باحتياجات ومتطلبات التمويل الإسلامي
- تشجيع توحيد مقاييس المنتجات والخدمات الخاصة بالأدوات المالية الإسلامية
- تشجيع الابتكار وانتهاج أحدث التقنيات، بالإضافة إلى توفير قنوات توصيل بديلة لتعزيز الاندماج المالي

٥. **المبادرات:**

- تنظيم حملات قومية ودولية لرفع الوعي بالعلامة التجارية الخاص بالتمويل الإسلامي
- تنظيم حملة جديدة تركز على المزايا الإيجابية للتمويل الإسلامي بالنسبة للمستثمرين
- تشجيع توسيع نطاق التمويل الاجتماعي الإسلامي لتعزيز الإدماج المالي للفقراء، ولتمكين المرأة
- توطيد التعاون بين المؤسسات الدولية المختلفة التي تعمل على تطوير التمويل الإسلامي
- وضع التمويل الإسلامي على جدول أعمال المنابر/ المؤسسات الاقتصادية والمالية المتعددة الأطراف
- تشجيع تبادل الخبرات في مجال التمويل الإسلامي بين البلدان الأعضاء من خلال التعاون الثنائي والمساعدة الفنية

٦. **تطوير المهارات:**

- تشجيع الأبحاث الأكاديمية حول التمويلين الإسلامي والاجتماعي
- تنظيم برامج تدريبية، وبرامج أكاديمية خاصة بالتمويل الإسلامي، والترويج لها
- وضع نظام لإصدار الشهادات الصناعية خاصة بالتمويل الإسلامي
- وضع متطلبات لإصدار الشهادات للعاملين في صناعة التمويل الإسلامي
- وضع برامج للمنح ترعى الأفراد المهتمين بالعمل في صناعة التمويل الإسلامي
- إنشاء مؤسسات تجارية لصناعة التمويل الإسلامي، وتعزيز سبل التعاون بينها على المستوى الدولي
- عقد المؤتمرات واستضافتها حتى يتسنى لأعضاء صناعة التمويل المالي، والباحثين، والمنظمين تبادل الأفكار ومشاركة سبل التعاون في إنماء الصناعة وتحسينها
- تنظيم جولات رسمية/ بالتناوب لأعضاء مجالس الشريعة الاستشارية في المؤسسات المالية الإسلامية
- تشجيع برامج التدريب الداخلي حول التمويل الإسلامي

المرفق
(١٤)

الأصل: بالإنجليزية

COMCEC

مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك
(إسطنبول، ٢١-٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦)

١. افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال
٢. تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها
٣. برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي
٤. المستجدات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
٥. التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
٦. تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
٧. النهوض بوسائل النقل والاتصالات
٨. تنمية قطاع سياحة مستدام وتنافسي
٩. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي
١٠. التخفيف من حدة الفقر
١١. توطيد أواصر التعاون المالي
١٢. جلسة تبادل وجهات النظر حول "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"
١٣. تاريخ انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك
١٤. ما يستجد من أعمال
١٥. اعتماد التقرير

المرفق
(١٥)

الأصل: بالإنجليزية

الكلمة الختامية لمعالي السفير صالح موتلو شان
الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي
الاجتماع الثاني والثلاثون
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، 18 مايو/أيار 2016)

الضيوف الكرام أعضاء لجنة المتابعة،
المندوبون الموقرون،

لقد نجحنا، بفضل مشاوراتنا المكثفة، في إتمام الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. وقمنا بصياغة جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، واستعراض القضايا المدرجة على جدول الأعمال، بهدف المضي قدما في تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء. وأود الإعراب عن خالص شكري إلى جميع الوفود لمشاركتهم الفاعلة في الاجتماع، وكذا لإسهاماتهم القيّمة التي أثرت هذه المشاورات.

المندوبون الموقرون،
تغطي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مساحة جغرافية مترامية الأطراف، تزخر بالموارد الطبيعية، وتحفل بالسكان الشباب المفعمين بالنشاط؛ وهو ما يمنحها مستقبلا يحمل وعودا بإمكانية التطوير الاجتماعي والاقتصادي. ولكن من المؤسف أن نرى الواقع الحالي بعيد كل البعد عن هذه النظرة المستقبلية الإيجابية؛ ففي الحقيقة أن بعض أجزاء منطقتنا لا يعاني من المشكلات الاقتصادية فحسب، بل أيضا من الأزمات السياسية العاتية.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن ما يقارب من نصف البلدان الأقل نموا هي دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن بعض الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يُبلي بلاء حسنا في الترتيب العالمي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور إيجابي، تسلط هذه الصورة المختلطة الضوء أيضا على التعاون التقني الهائل، وفرص تبادل الخبرات فيما بين البلدان الأعضاء.

في هذا الصدد، إذ تمثل الكومسيك أعلى منبر للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، فإنها لا تنفك – منذ إنشائها – تبذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء. وأخيرا، فقد أضاف التنفيذ الناجح لاستراتيجية الكومسيك بعدا جديدا يمنح عملنا اتساقا؛ ففي السنوات الثلاثة الأخيرة، نجحت فرق العمل في عقد 41 اجتماعا على مستوى الخبراء، تناولت موضوعات تقنية مختلفة تتدرج تحت مجالات التعاون الستة. وفي أثناء هذه الاجتماعات، أعدت فرق العمل التوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات، في ضوء المناقشات القائمة على دلائل، وذلك بهدف الوصول إلى حلول مشتركة لما نواجهه جميعا من تحديات.

أرى أننا بحاجة إلى مزيد من الاستفاضة في دراسة تلك التوصيات الخاصة بالسياسات من أجل تنفيذها على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن. وتُعد إدارة دورة المشروعات، من بين أمثلة أخرى، أحد المرافق التي تهدف إلى تحقيق الاستفاضة في هذه الدراسة. وإنني إذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أؤكد مجددًا على الأهمية الملحة لإسهامات الدول الأعضاء ومشاركتها الفعالة في هذه الأنشطة والمشروعات والبرامج تحت مظلة الكومسيك.

السادة الضيوف الكرام،

لقد طُرح نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على جدول أعمالنا لسنوات عديدة انتظارًا لتنفيذه. وإنه لمن دواعي سرورنا أن تكون المتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعلي لنظام الأفضليات التجارية قد اكتملت بانتهاء عام ٢٠١٤. ومن المنتظر الحصول على تعقيبات الدول الأعضاء المعنية من أجل تحديث قوائم الامتيازات، وإخطار الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بشأن التدابير الداخلية ذات الصلة التي سيتم اتخاذها من أجل تنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أغتنم هذه الفرصة لدعوة كافة الدول الأعضاء المعنية للانتهاء من كل تلك الخطوات في أقرب وقت ممكن.

المندوبون الموقرون،

ناقشنا، خلال الاجتماع، الموضوعات المختلفة التي تمثل أهمية للدول الأعضاء في القطاعات الحيوية مثل التجارة، والنقل، والزراعة، والتخفيف من حدة الفقر، والسياحة، والتعاون المالي. ونظرًا لأننا قد أمضينا وقتًا كافيًا لدراسة تلك الموضوعات، فسأكتفي بالإشارة إلى أهمية "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وصلته كموضوع لجلسة تبادل وجهات النظر في الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

وفي هذا المنحى، إني على يقين لامراء فيه أن نتائج جلسات تبادل أوجه النظر ستفتح أمامنا آفاقاً واسعة وستعطينا مؤشراتٍ قوية ولاسيما فيما يتعلق بمستقبل التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء.

الضيوف الكرام،

وختاماً، أود أن أشكر كافة أعضاء لجنة المتابعة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومركز أنقرة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة لإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر على مشاراكاتهم وإسهاماتهم القيمة في هذا الاجتماع. وأود أيضا أن أزجي الشكر لزملائي في مكتب تنسيق الكومسيك، والعاملين في هذه المنظمة، والمترجمين الفوريين، والمراجعين والمترجمين التحريريين، لما بذلوه من جهود مضنية ساعدت على تكليل هذا الاجتماع بالنجاح.

أتمنى لكم رحلة آمنة في طريق عودتكم إلى الديار.

شكراً جزيلاً.

المرفق
(١٦)

الأصل : بالإنجليزية

قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو عرضها على الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك (أنقرة، ١٧-١٨ مايو/أيار ٢٠١٦)

1.	تقرير سير العمل حول تنفيذ استراتيجية الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(1)-CCO*
2.	تقرير حول تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي مقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(2)-OIC*
3.	نبذة عن التعاون في مجال التجارة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(3)-CCO*
4.	محضر الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(4)-CCO*
5.	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(5)-CCO*
6.	تقارير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المعارض التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(6)-ICDT*
7.	التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ٢٠١٥-٢٠١٦....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(7)-ICDT*
8.	تقرير عن برنامج البنك الإسلامي للتنمية للمساعدة الفنية وبناء القدرات المتعلق بمنظمة التجارة العالمية...	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(8)-IDB*
9.	تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(9)-ICDT*
10.	تقرير سير العمل حول تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(10)-ITFC*
11.	التقرير السنوي حول أنشطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(11)-SMIIC*
12.	تقرير حول أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(12)-ICCIA*
13.	التقرير التقييمي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة حول أنشطتها الجارية.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(13)-ICCIA*

14.	نبذة عن التعاون في مجال النقل والاتصالات مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(14)-CCO*
15.	محضر الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(15)-CCO*
16.	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(16)-CCO*
17.	نبذة عن التعاون في مجال السياحة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(17)-CCO*
18.	محضر الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(18)-CCO*
19.	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(19)-CCO*
20.	تقرير الاجتماع الرابع لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(20)-Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey*
21.	القرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة حول تنمية السياحة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(21)-OIC*
22.	نبذة عن التعاون في مجال الزراعة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(22)-CCO*
23.	محضر الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(23)-CCO*
24.	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(24)-CCO*
25.	نبذة عن التعاون في مجال التخفيف من حدة الفقر مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(25)-CCO*
26.	محضر الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(26)-CCO*
27.	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(27)-CCO*
28.	تقرير سير العمل حول صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(28)-IDB-ISFD*

29.	تقرير حول البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(29)-IDB*
30.	تقرير سير العمل حول برنامج التدريب والتعليم المهني للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(30)-SESRIC*
31.	نبذة عن التعاون المالي مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(31)-CCO*
32.	محضر الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(32)-CCO*
33.	مسودة التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي المقرر تقديمها إلى الجلسة الوزارية الثانية والثلاثين لتبادل وجهات النظر.....	*OIC/COMCEC-FC/32-16/D(33)-CCO*

يمكن الاطلاع على التقارير على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org)

COMCEC

www.comcec.org